النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷⴷⵉⵎⵓⵇⵔⴰⵟⵉ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

■ العدد : 622 ■ من 2 الى 8 أكتوبر 2025 ■ الثمن: 5 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

ضيف العدد

ابراهيم اليحياوي:

رغم تمكن هؤلاء الشباب من اقتحام المجال العام وإعادة الاعتبار لوظيفة الفعل الاحتجاجي المغربي، يبقى سؤال آفاقه هو المحوري. إذ لا يمكن أن تحقق هذه الحركة أهدافها وتتمكن من تجاوز أعطاب السقوط وتثبت معيار الاستمرارية، دون أن توفر لنفسها مجموعة من الاليات والشروط الأساسية، التي حددتها جل المقاربات النظرية المهتمة بدراسة الأنساق الاحتجاجية

15

الاحتجاجات الشعبية: بلغ السيل الزبى

06

مشروعية احتجاجات شباب «جيل Z» في المغرب

13

المغرب الكبير، وحدة النضال ووحدة المصير

09 08 07

كلمة العدد:

من تحديات العمل السياسي وسط الطبقة العاملة المغربية

تعترض القوى التي تستهدف بناء حزب الطبقة العاملة من خلال التجدر ونشر الوعي الطبقي وسطها واستقطاب طلائعها معيقات متعددة، موضوعية وذاتية. وسيركز هذا المقال على المعيقات الذاتية لكونها تتعلق بتصورات ومفاهيم وممارسات خاطئة سادت داخل أغلب هذه القوى.

لقد عرفت ثمانينات وتسعينات القرن الماضي تطورات سلبية هائلة تمثلت في انهيار الإتحاد السوفييتي وخفوت الحركة الشيوعية وتراجع حركات التحرر الوطني وغزو الفكر الليبرالي والنيوليبرالي العالم. لذلك طغت، داخل القوى التقدمية الجذرية، فكرة النضال الديمقراطي الجماهيري التي تجسدت في طغيان النضال النقابي والحقوقي وضعف الاهتمام بمهام التغيير الثوري. وإذا كان النضال الديمقراطي الجماهيري ضروري وهام، فإنه ليس كافيا لتحقيق التغيير المنشود.

فهذا التصور ينبني على رهان ضمني خاطيء مفاده أن التغيير الثوري سيكون نتيجة للتراكم الذي سننجزه وسط المنظمات الجماهيرية، وخاصة النقابات من خلال الإضراب الوطني العام. والحال أن التجارب التاريخية وآخرها تجربة السيرورات الثورية في منطقتنا تفند ذلك: فإذا كان دور الطبقة العاملة، في تونس ومصر، بواسطة الأداة النقابية، حاسما في الإطاحة بن علي ومبارك، فإن غياب أو ضعف حزبها المستقل قد أدى إلى إجهاض الثورة.

إضافة لما سبق، فإن مفهوم النضال الديمقراطي الجماهيري ينطلق، ضمنيا، من كون الجماهير وحدة متجانسة وليست طبقات وفئات وشرائح اجتماعية مختلفة لها أهداف مختلفة، إلى هذا الحد أو ذاك، بينما الطبقة العاملة، بحكم موقعها في علاقات الإنتاج، هي، موضوعيا، الطبقة الأكثر ثورية. لقد أدى هذا المفهوم إلى عدم تركيز العمل على الطبقة العاملة، بل تركيزه على البرجوازية الصغرى وفئات من الكادحين(ات).

وقد عزز هذا التوجه سيادة فكرة أن العمل في "المجتمع المدني" وفي الحركات الاجتماعية(النساء وقضايا الهوية...) التي تجمع طبقات اجتماعية مختلفة هي الطريق البديل للتغيير والتي روج لها فكر ما بعد الحداثة الذي تبين أنه كان مدعوما من أجهزة مخابرات الامبريالية الأمريكية.

لذلك من الضروري أن يركز العمل على تراتبية صارمة:

في المرتبة الأولى والحاسمة، بناء الحزب الذي يمثل المصالح الإستراتيجية للطبقة العاملة والنقابة التي تدافع عن مصالحها الآنية والمجالس العمالية التي تمثل وحدتها. وفي هذا الإطار، من الخاطيء المساواة بين العمل النقابي والعمل في الجمعيات، لأن العمل النقابي هو المدرسة الأولى للصراع الطبقي للعمال والعاملات.

في المرتبة الثانية، التنظيمات الذاتية للكادحين، وفي مقدمتها التنظيمات الذاتية للفلاحين.

في المرتبة الثالثة، التنظيمات الذاتية للطبقة البرجوازية الصغرى.

إن ضرورة العمل في هذه التنظيمات ينطلق من ضرورة فرض هيمنة فكر الطبقة العاملة وسط الطبقات الشعبية لتوفير شروط قيادتها لجبهة الطبقات الشعبية.

إن طغيان العمل الديمقراطي الجماهيري الذي اختزل، بشكل شبه تام، في العمل في المنظمات الجماهيرية أدى إلى النفور أو، على الأقل، ضعف الحماس للإنخراط في العمل السياسي المنظم، بل ربما اعتباره دون جدوى وتقديس العمل الميداني الذي أصبح هدفا في حد ذاته، بدل أن يندرج ضمن خطة التجدر وسط الطبقة العاملة وعموم الكادحين. وهنا يتم تكرار، بوعي أو بدونه، خطأ برنشتاين الذي كان يقول أن الحركة(أي النضال اليومي الاقتصاديون) هي كل شيء وأن الهدف النهائي(أي النضال من أجل تحرر الطبقة العاملة والاشتراكية...) لا شيء.

إن تطور الوعي الطبقي للطبقة العاملة والتحاق طلائعها بمشروع حزب الطبقة العاملة لن يتحققا بالعمل النقابي و الحقوقي الصرفين، رغم تفاني المناضلات والمناضلين في هذا العمل، بل يتطلب استعمال كل الوسائل الممكنة للتواصل المباشر المستمر للحزب مع الطبقة العاملة لفضح مخططات الباطرونا ودور الدولة في حمايتها والدعاية للفكر الماركسي والتصدي لكل ألوان الفكر البرجوازي والرجعي بشكل عام. كما أن استقطاب الطلائع العمالية ليست عملية تلقائية، بل تستوجب القيام بمجهود جبار من أجل تغيير عقليات وسلوكات المناضلين/ات الحزبيين (التعالي والأستاذية والإنانية...) وتأهيل الطلائع العمالية وتشجيعها على المبادرة وتبوء مواقع القرار..

Anteprima :**السحب** ■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

■ **عنوان الجريدة:** 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء ■ **الهاتف:** 0668671174 ■ **ملف الصحافة :** 6 ص 1995 ■ **رقم الايداع القانوني:** 1995 /104

في بيان صادر عقب اجتماع مكتبه السياسي،

حزب النهج الديمقراطي العمالي:

– يدين حملات القمع والاعتقالات التي استهدفت المئات من المحتجين والمستمرة لليوم الثالث ضد حراك الشباب (جيل Z) المنتفض ضد الأوضاع الاجتماعية والمطالب بالحقوق الأساسية في الصحة والتعليم والشغل والكرامة والحريات

– يدعو إلى العمل الوحدوي المهيكل ما بين كافة القوى الديمقراطية والحية ببلادنا.

عقد حزب النهج الديمقراطي العمالي اجتماعه العادي يوم الأحد 28 شتنبر 2025 في ظل حراك شبيبي مستمر في العديد من المدن المغربية من أجل الحق في الصحة والتعليم والشغل ومناهضة الفساد وحرية التعبير وغيرها من المطالب الاجتماعية واجهته الدولة البوليسية بالاعتقالات والقمع والتشويش والشيطنة عبر أبواقها المتعددة مما يدل على أن الوضع الاجتماعي أصبح كارثيا وتتسع دائرة ضحاياه لتصيب كل الأجيال. ومن جهة أخرى يستمر النظام المغربي في مسلسل الصهينة والتطبيع بكل صلافة رغم الوعي الشعبي العام المدعم للقضية الفلسطينية والمناهض للاحتلال الصهيوني وللتطبيع.

كما يأتي في ظل وضع دولي عنوانه العريض استمرار هستيريا الحرب في المخططات الامبريالية الأمريكية للسيطرة على الموارد والتهديد بإخضاع الدول والقوى التحررية بالحرب (فينزويلا – إيران ...) والتدخلات العسكرية من جهة ورعاية استمرار مخطط الابادة الجماعية للشعب الفلسطيني وعرقلة كل الجهود الأممية لإنهائها ولرفع الحصار وإيقاف التجويع والتهجير التي يتعرض له الشعب الفلسطيني والتخطيط، مع الأنظمة العميلة، لتصفية القضية الفلسطينية.

إن الوضع الدولي والإقليمي والوطني يتطلب الاستمرار في النضال على مختلف الواجهات لمواجهة هذه الفاشية الإمبريالية الصاعدة وقاعدتها الأمامية الكيان الصهيوني وتابعيها من الأنظمة الرجعية الجبانة ،والدفاع عن تطلعات الشعوب ومطالبها في العدالة الاجتماعية والتحكم في ثروات بلدانها وتسخيرها للتنمية المستقلة والشاملة لمصلحة الجماهير الشعبية. وبناء عليه فإن حزب النهج الديمقراطي العمالي يؤكد ما يلي:

على المستوى الدولي:

• يدين المخطط الإمبريالي الأمريكي لمحاولة تصفية القضية الفلسطينية أمام تصاعد المد الشعبي وحتى الرسمي المعترف بحقوق الشعب الفلسطيني عبر خطة "ترامب" لإعادة إدارة "الانتداب" الاستعماري على غزة وفلسطين وتصفية المقاومة نهائيا وتغيير البنية الديمغرافية عبر الإبادة الجماعية والتهجير والتجويع كما يدين انخراط بعض الدول العربية والاسلامية في هذا المخطط المناهض حتى للإرادة الأممية المعترفة بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

• يدعم نضالات أحرار العالم من أجل الحرية لفلسطين، ويدين التهديد الاجرامي الصهيوني لأسطول الصمود نحو غزة ويجدد التحية لكل المشاركات والمشاركين، ويدين أنشطة الصهينة المتحدية لشعور المغاربة ومنها ما يسمى ب"المنتدى النسائي العالمي من أجل السلام" الذي يستغل القضية النسائية لتكريس الاعتراف بجرام الصهاينة، وأنشطة الصهينة بالصويرة تحت مسمى "هيلولة" واستفزاز الشعب المغربي بالدعاء لقتلى أكبر جيش إجرامي عبر التاريخ الحديث.

• يدين كذلك المخططات التي تحاك من طرف التحالف الإمبريالي الصهيوني في لبنان لتجريده من سلاح المقاومة ولمحاولة تفجير حرب أهلية جديدة تضعف لبنان وتشرعن التدخل الأمريكي والصهيوني به . كما يثمن يقظة المقاومة ومواجهتها لهذا المخطط التوسعي.

• يحيي صمود المقاومة اليمنية في وجه الكيان الصهيوني وتصديها للهجمات الصهيونية.

• يدين استمرار جرائم الحرب والمجازر بالسودان بين الجيش وقوات الدعم السريع، ويستنكر التدخلات الخارجية التي تعيق وقف الحرب وتجهض كل محاولة للسلم والتغيير الديمقراطي الشعبي بالسودان، ويحي دور الحزب الشيوعي السوداني وقوى الثورة في مواجهة القوى المضادة للثورة.

• يرفض التهديدات المتكررة لإيران باعتبارها قوة اسناد مهمة للشعب الفلسطيني، وحقها في الدفاع عن سيادتها أمام العدوان.

على المستوى الوطني:

• يدين حملات القمع والاعتقالات التي استهدفت المئات من المحتجين والمستمرة لليوم الثالث ضد حراك الشباب (جيل Z) المنتفض ضد الأوضاع الاجتماعية والمطالب بالحقوق الأساسية في الصحة والتعليم والشغل ومناهضة الفساد والمطالبة بالحريات والكرامة، ويدعم مطالب الشباب لكونها مطالب الجماهير الشعبية قاطبة، ويطالب بإطلاق سراح جميع معتقلي حراك الشباب وجميع المعتقلين السياسيين ببلادنا وضمنهم مناضلات ومناضلي حزب النهج الديمقراطي العمالي وشبيبته.

• يسجل خطورة الأوضاع الاجتماعية في المدن والقرى نتيجة نهب وافتراس الكتلة الطبقية السائدة والنظام الرجعي القائم لثروات البلاد وتدهور الأوضاع الاجتماعية للجماهير الشعبية وإهمال البنيات التحتية ومخلفات الجفاف خاصة في البوادي ، وشيوع البطالة ونهب الأراضي الجماعية وغلاء الاثمان وانتشار الفساد والتردي الكبير للحقوق الصحية والتعليمية نتيجة الخوصصة والتسليع وتخلف المناهج والبرامج ، في الوقت الذي يتم هدر المال العام للتحضير للمونديال لتلميع الصورة الخارجية للنظام ، إضافة إلى قمع التنظيمات السياسية والحقوقية والاجتماعية المعارضة لنظام الحكم الاستبدادي والعمل على تمرير قوانين ضد إرادة الشعب وحقوقه في التعليم العالي وفي ضرب مكتسبات التقاعد وتغيير مدونة الشغل للمزيد من الإجهاز على الحقوق الدنيا المكتسبة على علاتها .

• يدين إقدام النظام الاستبدادي لطبخ الانتخابات المقبلة وصناعة الخريطة الانتخابية والحزبية الموالية تحت إشراف وزارة الداخلية وفي ظل دستور ممنوح ولاديمقراطي مما سيكرس استمرار فساد واستبداد نظام الحكم.

• يدعو القوى السياسية التقدمية والحية والحركة النقابية والحقوقية المناضلة إلى إطلاق مبادرات وحدوية مهيكلة لتنظيم وتقوية جبهات النضال ضد الاستبداد والفساد والتطبيع والصهينة.

المكتب السياسي
30 شتنبر 2025

حزب النهج الديمقراطي العمالي:

كل الدعم للشباب المغربي، كل الإدانة للدولة المخزنية البوليسية

تابع المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي باستنكار شديد التدخلات القمعية في حق الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها عدد من المدن ببلادنا كالرباط، الدار البيضاء، أكادير، وسوق السبت... يومي 28 و27 شتنبر 2025 حول تردي الخدمات العمومية وضرب مجانية الصحة والتعليم العموميتين والتي ووجهت بتدخلات قمعية وحشية توجت بإعتقالات بالجملة في صفوف المحتجين، وفض الاشكال النضالية بالقوة والتعنيف وترهيب المواطنين/ت وشن مطاردات هوليودية من طرف كل انواع وأشكال أجهزة القمع، وعسكرة الساحات العمومية في ضرب صارخ لحرية التعبير والاحتجاج مما يؤكد بالملموس الطبيعة القمعية الاستبدادية للنظام المخزني.

في هذا السياق الدقيق الذي تمر منه بلادنا انخرط مناضلو ومناضلات حزبنا في هذه الاحتجاجات حيث تم اعتقال عدد منهم/ن في كل من الرباط وسوق السبت... إلى جانب العديد من مناضلي القوى الديمقراطية والشباب المحتجين ،وعليه إن المكتب السياسي:

– يدين المقاربة القمعية التي يتعاطى بها النظام المخزني مع الإحجاجات الشعبية والمطالب المشروعة للشباب المغربي بكل فئاته المتضررة من السياسات الطبقية التصفوية المطبقة، ويستنكر بشدة الاعتقالات التي طالت المحتجين بمختلف المدن المغربية والمستمرة لحدود الساعة.

– يؤكد على استمرار حزبنا الانخراط في كل النضالات والاحتجاجات الشعبية ودعمها بكل الوسائل المشروعة.

– يثمن الخطوة النضالية الوحدوية للشبيبات الديمقراطية والنقابية والحقوقية المعلن عنها يوم السبت 27 شتنبر بالرباط أمام البرلمان ضد القانون التخريبي في التعليم العالي ويدعو الجميع لمواصلة النضال المشترك.

– يدعو كل القوى الحية والديمقراطية إلى دعم هذه الهبات الشعبية والشبابية والقيام بمبادرات نضالية وحدوية تقوي وتطور النضال الميداني الذي يشكل السبيل الوحيد نحو التغيير الديمقراطي الجدري.

المكتب السياسي
الأحد 28 شتنبر 2025

النهج الديمقراطي العمالي بسلا:

أطلقوا سراح الرفيق سعد عبيل وكافة المعتقلين/ات على خلفية الإحتجاجات الشعبية الواسعة فورا ودون قيد أو شرط

يتابع فرع سلا للنهج الديمقراطي العمالي باهتمام بالغ مستجدات الحراك الشبابي ومختلف الإحتجاجات الشعبية المشروعة والتي قوبلت بالقمع والتنكيل، والإعتقال التعسفي ، وهو ماتعرض له يوم أمس الإثنين بمدينة الرباط رفيقنا سعد عبيل مناضل الحزب بسلا وعضو المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان إلى جانب مجموعة كبيرة من المشاركين/ات في الاحتجاج من أجل مطالب حيوية في مقدمتها الصحة والتعليم والشغل.

وعليه إننا في حزب النهج الديمقراطي العمالي بسلا إذ ندين بقوة القمع الذي ووجهت به هذه الحركة الاحتجاجية، فإننا نعلن للرأي العام مايلي :

– مطالبتنا بإطلاق سراح الرفيق سعد عبيل وكافة المعتقلين/ات على خلفية الإحتجاجات الشعبية الواسعة فورا ودون قيد أو شرط

– نحذر من مغبة المساس بالسلامة الجسدية والنفسية للرفيق وكافة المعتقلين/ات

– نعبر عن تضامننا المبدئي والمطلق مع نضالات الشعب المغربي من أجل انتزاع طموحاته المشروعة في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية.

المكتب المحلي
الثلاثاء 30 شتنبر 2025.

النهج الديمقراطي العمالي بجهة مراكش/ آسفي:

كل الإدانة للإمعان في تغافل ضحايا زلزال الحوز

اجتمع المجلس الجهوي للنهج الديمقراطي العمالي بجهة مراكش آسفي يومه الأحد 28 شتنبر 2025، في دورة الرفيق المناضل الفقيد عثمان حاجي. وبعد نقاشه لمختلف القضايا ذات الصلة بمجال اشتغاله، وبعد تدارسه للأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية دوليا ووطنيا وجهويا يسجل:

1- على الصعيد الدولي: اشتداد أزمة النظام الرأسمالي العالمي، وسعي نظام القطب الإمبريالي الواحد إلى التشبث بقطبيته الأحادية بدفعانه إلى تسعير الحروب في كل مكان، فمن دعم الإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني في غزة من طرف الكيان الصهيوني النازي إلى محاولة هزم روسيا في أوكرانيا، إلى محاصرة الدول التقدمية في أميركا اللاتينية وإفريقيا وغيرهما، إلى الحرب الاقتصادية الشرسة التي تقودها الامبريالية الأمريكية ضد مختلف دول العالم. وفي هذا السياق يتنامى نضال الشعوب ضد الغطرسة الصهيونية، والذي يجسده التضامن الشعبي الأممي مع الشعب الفلسطيني، كما يجسده على الصعيد الرمزي أسطول الصمود العالمي المتوجه حاليا إلى غزة المناضلة.

2- على الصعيد الوطني: يستمر النظام المخزني في تغوله الشرس الذي يتجسد في رعاية لوبيات الفساد واقتصاد الريع، وفي الهجوم غير المسبوق على المكتسبات الاجتماعية الأساسية: حق الإضراب، التقاعد، مدونة الشغل فضلا عن القوانين الرجعية الكثيرة في الصحة والتعليم والقضاء... كما يتجسد في تسعير الغلاء، وفي هدم المساكن على ساكنيها، وفي ضرب العزلة على المناطق «غير النافعة»، وفي إغلاق أبواب الشغل أمام السواعد وأصحاب الشهادات... وفي نفس الوقت، وفي ظل تنامي النضالات الشعبية المختلفة، يمعن النظام في محاكمة المناضلين والمدونين والصحفيين التقدميين.

3- على الصعيد الجهوي: إذا كانت ثمة من سمة تعنون الواقع الكارثي لجهة مراكش آسفي فهي استمرار ساكنة الحوز في الخيام في مواجهة البرد والحر والسيول في غياب أية عناية، على الرغم من مرور سنتين حتى الآن على الزلزال.

انطلق التعليم هذا العام في الجهة كما في غيرها انطلاقة متعثرة في شروط عامة تتسم ببنى تحتية متدهورة، وبالاكتظاظ في عدد هائل من المؤسسات، وبضعف الربط بالماء وخاصة في القرى، وبالخصاص في الأطر الإدارية والتربوية، وبغياب الأمن في محيط المؤسسات، وبنقص العدة التربوية، وبتهافت ما يسمى بمدارس الريادة.... أما القطاع الصحي، ففضلا عن الخوصصة التي يعرفها، فإن مجمل التجهيزات متهالكة وشروط التطبيب كارثية. وينضاف إلى هذا إفراغ عدد من المستشفيات من الأطر الطبية، وإغلاق أخرى. في حين تتناسل المركبات الصحية الخصوصية إلى جانب المؤسسات التعليمية الخصوصية بصورة سرطانية مرعبة.

تعاني ساكنة الجهة من العطش من خلال الانقطاعات المتكررة للماء في المدن، أومن خلال ندرته في عدد من البوادي، هذا فضلا عن جودة الماء التي أمست محط تساؤل المواطنين، سيما بعد أن أصبحت الساكنة تستهلك ماء البحر بعد معالجته في محطات التحلية.

أما على المستوى البيئي ففضلا عما تنفثه المعامل المنتشرة بالجهة من سموم دون مراعاة حق الساكنة في هواء نظيف، وبيئة سليمة. ففي عدد من المناطق نواحي آسفي تم تشييد محطة لمعالجة المياه العادمة بعد طول انتظار؛ ليتبين فيما بعد أن هذه المياه تتسرب إلى الأراضي الفلاحية...

أما على المستوى الحقوقي، فإن نصيب الجهة لا يختلف عن غيرها: محاكمة الجمعية المغربية لحماية المال العام بمراكش في شخص رئيسها، والتضييق على فروع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان التي تصارع من أجل حقها في التنظيم، ومحاكمة المناضل عبد الفتاح الهوفي بآسفي فضلا عن اعتقال عدد من المناضلين بمدينة الصويرة، وتحرير محاضر لهم أثناء احتجاج الساكنة على تردي الخدمات الصحية بالمستشفى الإقليمي، والذي تزامن مع احتجاج عدد من الإطارات الحقوقية والمدنية والسياسية ضد السعي المحموم للنظام المخزني إلى صهينة مدينة الصويرة على مختلف الأصعدة، بالإضافة عن اعتقال عدد هائل من الشباب المحتج ضد تردي الخدمات في مجالي الصحة والتعليم في كل من مراكش وآسفي وسيدي المختاريومي 27 و28 شتنبر 2025.

بناء على ما سبق فإن النهج الديمقراطي العمالي بجهة مراكش آسفي:

1- يقف وقفة خشوع وإجلال أمام أرواح شهداء فلسطين في غزة وفي غيرها من مدن وقرى فلسطين المحتلة، ويجدد إدانته للإبادة الجماعية التي يقترفها الكيان الصهيوني النازي في قطاع غزة بصورة غير مسبوقة، ويعبر عن تقديره لأسطول الصمود العالمي الذي يتجه إلى غزة للتضامن مع أهلها.

2- يجدد إدانته لتطبيع النظام المخزني مع الكيان الصهيوني، ويطالب بإسقاطه، ويعتز بالنضال الدؤوب للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع جهويا ووطنيا إسنادا لغزة المناضلة وللشعب الفلسطيني المكافح.

3- يندد بتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالجهة، ويطالب بإطلاق سراح المعتقلين بالجهة، وبوقف متابعات الشباب المحتج في كل من الصويرة ومراكش وآسفي وسيدي المختار ، وبإطلاق سراح كافة المعتقلين على الصعيد الوطني وعلى رأسهم معتقلي الريف.

4- يشجب استمرار النظام المخزني ومختلف السلطات المعنية جهويا في التلكؤ في إيواء متضرري زلزال الحوز بعد مرور سنتين على الزلزال المدمر.

5- يندد بالغلاء الفاحش في مختلف المواد المعيشية، ويطالب بحل معضلة العطش في مختلف قرى الجهة وبانقطاعه المستمر في مختلف مدنها، ويؤكد على ضرورة جودته وفق المعايير الدولية المعمول بها.

6- يعبر عن دعمه لمختلف الاحتجاجات الشعبية والعمالية بالجهة، ويدعو مناضليه إلى مساندتها والانخراط فيها.

7- يثمن الهبة الجماهيرية دفاعا عن الحق في الصحة والتعليم إسوة بما يجري وطنيا، ويندد بالاعتقالات العشوائية التي طالت مجموعة من الشباب المناضل في كل من الصويرة ومراكش وآسفي وسيدي المختار، ويطالب بالإيقاف الفوري لمتابعتهم.

8- يعبر عن أسفه الشديد لفاجعة مصرع خمسة أشخاص من أسرة واحدة في حفرة مخصصة للصرف الصحي بدوار النواصر بإقليم شيشاوة، ويتقدم بأحر التعازي لأهالي القتلى، ويعتبر أن ما حصل ناتج عن إهمال ساكنة المنطقة، وحرمانها من أبسط الحقوق العمومية من قبيل قنوات الصرف الصحي.

9- يتوجه بالتهنئة الحارة للأخوين سعيد وأيمن شبلي اللذين تم إطلاق سراحهما يوم 27 شتنبر 2025 بعد انتهاء مدة اعتقالهما بسبب إصرارهما على المطالبة بالكشف عن حقيقة اغتيال أخيهما ياسين شبلي في مخفر شرطة بنجرير.

10- يجدد دعوته لكل القوى التقدمية بالجهة إلى توحيد العمل من أجل صد الهجوم المخزني الرجعي على مختلف حقوق ومكتسبات الطبقة العاملة وعموم الكادحين.

المجلس الجهوي للنهج الديمقراطي العمالي
جهة مراكش آسفي
في: 28شتنبر 2025

النهج الديمقراطي العمالي

جهة أوروبا الغربية يدين القمع الهمجي الذي تعرض له الشابات والشباب المحتجون

في إجتماعه اليوم، الأحد 28 شتنبر 2025، وفي نقاشه لمحاور جدول الأعمال، استحضر المكتب الجهوي للنهج الديمقراطي العمالي بأوروبا الغربية وبقوة ما تعرفه الساحة النضالية بالمغرب من قمع ومنع لمبادرة الشبيبة المغربية وما ترتب عنها من اعتقالات بالجملة طيلة يومي السبت والأحد، وإذ يتضامن مع كل المبادرات النضالية التي تخدم مصلحة شعبنا، ومنها مبادرة شباب وشابات GEN Z، قرر إصدار البيان التالي :

بعد سنوات من القمع والعنف والتشهير في صحافة الأجهزة وتكييف الإتهامات ضد المدونين والصحافيين والمعارضين والتخوين واتهام كل من خالف أوامر وتوجهات الحكم بالعمل لتحقيق أجندات خارجية واستمرار الإعتقال السياسي وتعذيب المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي العام والمواطنين البسطاء.

بعد سنوات من الحكرة والإهانة وإذلال الشعب وتجويعه وتدمير المدرسة العمومية والصحة العمومية وتهديم المنازل وطرد الفقراء من الفضاء العمومي ووسط المدن وتكديسهم في ضواحي تنعدم فيها أبسط مقومات العيش بينما تحول المضاربة العقارية المحمية من طرف النظام وسط المدن إلى فضاء خاص هو حكر على الأغنياء من خدام الدولة المخزنية والمحتكرين والمنتفعين من القرب للسلطة.

بعد سنوات من شراء الأحزاب والنقابات والجمعيات وتدجينها وإخضاعها لأجهزة البوليس السياسي والمخابرات الداخلية والخارجية المدنية والعسكرية بجميع أشكالها وشراء الذمم والضمائر والأقلام والنخب الوظيفية والثقافية.

بعد سنوات التجهيل والتطبيل والتطبيع و«كلنا إسرائيلون» والسفن المحملة بأسلحة الدمار في عز الإبادة الجماعية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني الأعزل.

بعد سنوات تم فيها الإلتفاف على مكتسبات حركة عشرين فبراير، على قلتها، وتم فيها فرض التعاقد وتدمير التقاعد وتكبيل حق الإضراب وإلغاء صندوق المقاصة.

بعد سنوات اختفى فيها الأمل وانسدت فيها كل الآفاق وأصبح فيها شباب المغرب حراكة أو مشاريع حراكة.

جاء الشعب :

خرج أبناء الشعب للمطالبة بالصحة والتعليم والسكن اللائق والشغل، في بلد نسبة التشغيل فيه هي أربعون في المئة من الساكنة النشيطة وفي بلد خمسة ملايين من شبابه الأقل من خمس وثلاثين سنة لا يتوفرون لا على منصب شغل ولا على تكوين مهني ولا على تدريب في شركة ولا على مقعد في المدرسة أو الجامعة.

إننا في النهج الديموقراطي العمالي بأوروبا الغربية :

– نحيي عاليا دور الشبيبة المغربية التي مرة أخرى تتقدم النضال وتتواجد بكثرة في الساحات وتعيد الفضاء العمومي للشعب.

– ندين بقوة القمع الهمجي الذي تعرض له الشابات والشباب المحتجون في شوارع بلد هو ملكهم. كما ندعو إلى إطلاق سراح كل المعتقلين على إثر الإنتفاضة الشبابية المجيدة وجميع المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي.

– نؤكد أن النظام المخزني لا يجيد إلا القمع والإعتقال والترويع والتخويف وسياسة فرق تسد، وهو عاجز تماما عن تقديم أي حل، لأن نخبته هي نخبة ريعية وهي بورجوازية القرب من السلطة وباك صاحبي.

– نعتبر البرلمان وكل الواجهات التي تقدم على أنها ديموقراطية هي جزء من مسرحية قديمة لم يعد يهتم بها أحد. إسقاط الفساد والإستبداد وأن يكون الشعب هو مصدر السلطة وأن تكون له الكلمة الأولى والأخيرة.

أبناء الشعب يتقدمون مرة أخرى ساحات النضال، والنهج الديموقراطي العمالي بأوروبا الغربية يلح مرة أخرى على وحدة القوى الحية لشعبنا وينوه بدور الجالية المغربية في دعم أبناء الشعب والتعريف بنضالاتهم في الخارج.

عاش الشعب، الذي يخلق من عتمة استمرت سنوات طويلة أملا كبيرا لم ولن يندثر .

النهج الديمقراطي العمالي لجهة أوروبا الغربية
الأحد 28 شتنبر 2025

حزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة الرباط:

ضد القمع، ضد التهميش، ضد الرأسمالية المتوحشة

الشعب يريد الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية والسيادة الشعبية

يتعمّق الاستبداد المخزني ويواصل هجومه الطبقي على الشعب المغربي من خلال السياسات اللاشعبية النيوليبرالية والمتوحشة التي تكثف الاستغلال وتراكم الثروات في يد حفنة من الكومبرادور والرأسماليين، فيما يتعمّق الفقر والهشاشة والبطالة والتشرّيد الجماهير الشعبية، ويتم تدمير ما تبقى من القطاعات العمومية من تعليم وصحة وسكن وشغل ونقل...وخوصصتها وتسليع كل الخدمات الاجتماعية.

أمام تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية خرج الشباب في مختلف المدن المغربية، ومنها مدينة الرباط، منذ يوم 27 شتنبر 2025 للاحتجاج والتظاهر ضد سياسات الإقصاء الممنهج ومن أجل التعبير عن السخط والرفض المطلق لواقع التهميش والتفكيك الشامل لقطاع الصحة والتعليم العموميين، ليتم مواجهة هذه الاحتجاجات بالقمع الهمجي الشرس والاعتقالات التعسفية والمطاردات الأمنية والتطويقات البوليسية وعسكرة الساحات العمومية والمتابعات التعسفية والمحاكمات الصورية... مما يكشف زيف الخطاب الرسمي المخزني وأبواقه الإعلامية حول الديمقراطية ودولة الحق والقانون، ويُعرّي طبيعته الاستبدادية واحتضانه للوبيات الرأسمال المتوحش التي تمتصّ ثروات البلاد وتسحق الحقوق الأساسية لأوسع الجماهير الشعبية من عمال وفلاحين وطلبة وكادحين ومهمّشين.

لقد بات واضحًا أن الاختيارات السياسية والاقتصادية المطبّقة اليوم ليست فقط فاشلة، بل خطيرة، لأنها تجهز على ما تبقى من القطاع العمومي، وتكرس الخوصصة، وتحول كل الخدمات الاجتماعية الأساسية إلى سلعة، وتوسع السوق أمام لوبيات الرأسمال المتوحش والجشع لمراكمة الأموال ونهب الثروات الوطنية...

إن المكتب الجهوي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة الرباط، إذ يحمّل الدولة المغربية كامل المسؤولية في ما آلت إليه الأوضاع جراء الاستبداد السياسي والفساد البنيوي والرأسمالية التبعية، فإنه:

1. يرفض بالمطلق سياسات القمع والترهيب وتكميم الأفواه، ويدين بشدة العسكرة والمطاردات والاعتقالات والمحاكمات الصورية، حيث أضحت مدينة الرباط وباقي المدن الأخرى تعيش حالة الاستثناء.
2. يطالب بوقف كل المتابعات التعسفية والمحاكمات الصورية وإطلاق سراح كل المعتقلين رهن الحراسة النظرية فورا، وضمنهم رفيقنا سعد عبيل مناضل الحزب بسلا، وكافة المعتقلين السياسيين بالمغرب.
3. يدين المخططات الطبقية لتصفية وتفكيك ما تبقى من القطاع العمومي عبر خوصصتها وتفويت جل خدماتها للرأسمال والمؤسسات المالية، ويطالب بتحمل الدولة المغربية لمسؤولياتها الاجتماعية في توفير خدمات عمومية مجانية، عادلة، وذات جودة،
4. يدعو إلى القطع مع سياسة الريع وتوزيع الغنائم والاحتكارات، وإلى إعمال المحاسبة وعدم الإفلات من العقاب في الجرائم الاقتصادية والاجتماعية، ومحاكمة المفسدين الذين ينهبون المال العام وكل ثروات الوطن بلا حسيب ولا رقيب.
5. يؤكد أن لا بديل عن بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين من أجل تغيير حقيقي يكسر حلقة الاستغلال ويفكك هيمنة الكومبرادور، ويشيد مغرب الكرامة والحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية.
6. يدعو كل القوى التقدمية المناضلة والمناهضة للهيمنة الرأسمالية بجهة الرباط إلى نَبذ التفرقة والتشردم والتوحد على القواسم المشتركة وتوحيد النضالات وبناء جبهة شعبية واسعة من أجل تعزيز النضالات الشعبية بما يسمح بخلق ميزان قوى شعبي قادر على فرض التغيير المنشود.

إن القمع لن يُسكت صوت الشارع، والاستغلال لن يدوم إلى الأبد..

لا صوت يعلو فوق صوت النضال الشعبي ضد الفساد، ضد القمع، ضد الرأسمالية

عن المكتب الجهوي لحزب الديمقراطي العمالي بجهة الرباط

الرباط، 30 شتنبر 2025

اللجنة الوطنية لدعم عاملات وعمال «سيكوم» بمكناس تلتقي القوى المجتمعية المناصرة لشغيلة سيكوم

في إطار البرنامج التواصلي والترافعي للجنة الوطنية لدعم عاملات وعمال سيكوم/ سيكومبك «بمكناس، من أجل حشد دعم القوى المجتمعية المناضلة، السياسية والنقابية والحقوقية، والنسائية والجمعوية والشبابية للعاملات والعمال، وإبراز الحيف الاقتصادي والظلم الاجتماعي الذي طال أكثر من 500 عاملة وعامل(أغلبيتهن نساء)، منذ مايقارب الخمس سنوات، ومعاناة أسرهم/ن وخصوصا منهم الأطفال والمرضى، عقدت اللجنة الوطنية يومي 21-20 شتنبر 2025 لقاءات مع المكتبين السياسيين لكل من حزب النهج الديمقراطي العمالي والحزب الاشتراكي الموحد، والمكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان ، حيث تم وضعهم في الصورة حول المعاناة المستمرة طيلة هذه السنوات، رغم كل أشكال الاتصالات مع السلطات والتظاهر والاحتجاج، والصمود والاعتصام أكثر من سنة أمام احدى الوحدات الفندقية تعود ملكيتها للمشغل في ظروف قاسية تنعدم فيها الحدود الدنيا للأمن والنظافة، والشروط الدنيا الإنسانية.

وقد أبدى المجتمعون بهم تفهما كبيرا لهذا الملف الخطير الذي يتابعونه منذ سنوات ، والذي لازال معلقا إيجاد حل عادل وشامل له ، رغم انه مدرج ضمن جدول اعمال الحوار الاجتماعي بين رئاسه الحكومة والمركزيات النقابية. .

وخلصت هذه اللقاءات الثلاثة إلى ضرورة استكمال اللقاءات الأخرى، المبرمجة مع الإطارات المناضلة، وفي مقدمتها المكتب السياسي لفيدرالية اليسار الديمقراطي ، والمكتب التنفيذي للكنفدرالية الديمقراطية

للشغل، وتكثيف الجهود المشتركة ، والعمل من أجل دعم صمود وتضحيات عاملات وعمال سيكوم ، ماديا ومعنويا، بمختلف الأشكال النضالية حتى تحقيق مطالبهم العادلة والمشروعة .

اللجنة الوطنية لدعم عاملات وعمال سيكوم/سيكوميك «بمكناس
الرباط في 23/09/2025

أين إبن الفلاح من برنامج المدرسة الرائدة باقليم كلميم والاعتمادات المخصصة للبرنامج؟

أصدرت النقابة الوطنية للفلاحين التابعة للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي (الاتحاد المغربي للشغل) بيانا وصفته بالاستنكاري حول واقع التعليم باقليم كلميم جاء فيه:

في الوقت الذي يتم تنزيل برنامج المدرسة الرائدة الذي يهدف لإصلاح التعليم وتحسين جودته عبر دمج التكنولوجيا الحديثة وتطوير البنية التحتية للمدارس. وإلى خلق بيئة تعليمية محفزة ومجهزة بأحدث التقنيات وتكنولوجيا التعليم الرقمي تشهد مدارس العالم القروي باقليم كلميم نقصا حادا في البنية التحتية التعليمية في حين ان مؤسسات تعليمية بهظا الاقليم لم يتم تاهيلها بالشكل الكافي رغم الاعتمادات الضخمة التي تم رصدها للبرنامج.

وعليه نعلن ما يلي:

– ان الارتقاء بمستوى التحصيل الدراسي للتلاميذ باقليم كلميم لن يتم الا بربط المسؤولية بالمحاسبة خصوصا فيما يتعلق بالاعتمادات المخصصة لتطوير البنية التحتية المدرسية وتوفير مرافق حديثة، ودمج التكنولوجيا الرقمية لتمكين المتعلمين والأساتذة من الاستفادة من موارد التعليم الرقمي.

– ان تعزيز التعاون بين المدرسة وأولياء الأمور والمجتمع المحلي كفيل بتحقيق أهداف المشروع.

– يمكن تجاوز الفجوة الرقمية، وتعميمها على نطاق واسع عند ربط المسؤولية بالمحايبة خصوصا فيما يتعلق بالتتبع الدقيق والمسؤول لكل تمويل مرصد لهطه الغاءة.

ونعبر عن اسفنا الشديد:

– عن البناية المهجورة بالثانوية التاهيلية المختار السوسي بافران اطلس الصغير.

– غياب مدرسة بامتضي وغياب الحاجز الوقائي لفرعية ادهيط جماعة تمولاي لحمايتها من الفيضلتات وعدم ترميم قاعة الية للسقوط بها.

– توقف اشغال مدرسة تيدلي بجماعة افران اطلي الصغير.

– عن صفقة بناء سور فرعية اوزكان بمجموعة مدارس مولاي احمد الدرقاوي وما تم انذازه.

– عن حالة مدرسة تاركا اخضير ومدرسة ابرياس ومدرسة تازونت ومدرسة اكلي املولن ومدرسة المختار السوسي ومدسة الامام البخاري بتاكموت والنقص الحاد في التجهيزات والمرافق الصحية.

– للاشغال التي انجزت بمدرسة جبل باني بتاعجيجت ومجموعة من المجارسة.

ونطالب ب:

– باحترام المادة 5 من مرسوم الصفقات العمومية رقم 2.22.431 بتاريخ 08/03/2023.

– باحترام دفتر الشروط الادارة العامة المطبق على الصفقات.

– باحداث لجان لتقييم النتائج المحصل عليها بخصوص صفقات الاشغال وصفقات اقتناء المعدات والمستلزمات.

– بربط المسورلية بالمحاسبة وحث المقاولين على احترام قانون الصفقات العمومية.

– اعتماد المقاربة التشاركية من اجل تنزيل ورش برنامج المدرسة الرائدة.

– السهر على تتبع انجاز المهام وفق المسطرة القانونية خصوصا فيما يتعلق بالصفقات.

النقابة الوطنية للفلاحين بكلميم

بعض من التماس بين العملين النقابي والسياسي عبر التاريخ

الهاشمي كبدة

تقديم عام:

إن الحركة الجماهيرية لم تبرز على صعيد الحياة العامة بمسار واحد بل بمسارات مختلفة. ففي القرن التاسع عشر تأسست الديمقراطية السياسية عبر الاقتراع العام. وفي القرن العشرين اعتمدت الحركة النقابية كأداة ضرورية للديمقراطية الاجتماعية.

فما نطاق امتداد التماس بين التصورين السياسي والنقابي؟ بالمقابل، أليست هناك قطيعة بين الديمقراطية التي لا ترغب في الاعتراف إلا بالفرد، والديمقراطية التي تخلق هيئات وسيطة بين الفرد والدولة؟ إذا انتصرت ديمقراطية الجماهير المنظمة في النقابات على الديمقراطية الفردانية والتي اعتقد في البدء أنها كافية، ألن يتغير مفهوم الدولة بأكمله؟ ما هي علاقة هذا المفهوم مع السلطة النقابية؟ هل الحركة النقابية ستخضع لسلطة الدولة؟ أم طرف ثالث سيفصل الحركة النقابية عن الدولة؟

تلك أسئلة يطرحها تطور التماس بين العملين النقابي والسياسي عبر مسارات تاريخية، سنحاول ملامسة عناصر إجابات لها بالوقوف عند نشأة العمل النقابي، واستحضار معظم التصورات لهذا العمل، وتناول المواقف السياسية للحركة النقابية إزاء المحطات التاريخية الكبرى للقرن العشرين، والتطرق إلى بناء الأمميات النقابية، وقراءة في علاقات العمل النقابي بحركات التحرر الوطني.

الحلقة الأولى: الاقتصادوية البريطانية (Trade Unionisme)

بدت سمات العمل النقابي في بريطانيا على شكل اتحادات عمالية منذ عشرينيات القرن الثامن عشر حيث «أقدم حرفيو النسيج في الداخل وفي ضواحي الحواضر على تشكيل جمعيات هدفت إلى الرفع من الأجور ومغادرة مقرات العمل مبكرا، ولتحقيق مطالبهم دونوا أسماءهم بسجلات أعدت لهذا الغرض ووضعت بالعديد من مقرات التشغيل أو بمقرات الاجتماعات التي يرتادونها في العادة، واكتتبوا مبالغ معتبرة من أجل تأمين نفقات الدفاع في حالات المتابعات القضائية»(1)، وتشكلت اتحادات مماثلة عند السكاكين وعند عمال غزل الصوف بغرب بريطانيا. فلماذا شهدت بريطانيا بروز هذه الحركة قبل أي بلد أخر؟ هل لأنها هي مهد الثورة الصناعية؟

في الواقع، لقد سبقت نشأة الجمعيات الأولى القارة للأجراء، بنصف قرن، نظام التصنيع، وكانت تصادف في المهن حيث العمل اليدوي لازال مهيمنا. إن الحركة النقابية لم تورث بشكل مباشر من ظهور الآلة الصناعية. إن العامل المحدد ليس التحول التقني، لكن هو الطلاق والانفصال بين العمل وامتلاك وسائل الإنتاج. فأينما حل هذا الطلاق والانفصال، تشكلت الاتحادات العمالية حتى ولو وظفت تلك الآلات.

حسب بياتريس وسيدني ويب: «إن تشكيل اتحادات مستقلة لمقاومة إرادة أرباب العمل تقتضي درجة من الاستقلالية الشخصية ومن قوة المراس»(2). يوجد ذلك عند عمال ذوي مستوى عيش، كان خلال قرون، محمي بأنظمة إدارية وعرفية التي كانت تقنن التعلم وتحد من عدد العمال. ولم تتشكل الاتحادات الأولى من أجل تحسين ظروف رديئة، بل للدفاع عن وضعية مريحة. كانت دوافعها محافظة وليست ثورية. وكانت تطالب بالإبقاء على الأنظمة القانونية التقليدية في وجه الباطرونا التي استهوتها النظرية الجديدة للحرية الاقتصادية.

في نهاية القرن الثامن عشر، انتشرت الاضطرابات لدى عمال النسيج مما اثار قلق السلطات، لذا صوت البرلمان على قانون كان ينص على تعريض أي ائتلاف للعقوبات. وطبق هذا القانون بصرامة في الصناعات الجديدة، واتسم تطبيقه بالمرونة في الصناعات التي ترسخت فيها تقاليد عمالية. وعليه، أصبح صعبا تشكيل اتحادات جديدة، وتلك القائمة منها افلحت في البقاء كعصب للحماية الاجتماعية. وكانت السلطات لا تتدخل إلا في حالات توصلها بشكايات من أرباب العمل. وفي القطاعات المهنية التي استحال فيها تأسيس اتحادات جديدة أو بقاء القائمة منها، كانت تلك القطاعات تعيش على إيقاع اضطرابات اتخذت في الغالب طابع الخطورة حيث رصدت انتفاضات ضد الآلات المحدثة للبطالة.

تم رفع الحظر عن الائتلافات العمالية في نهاية الربع الأول للقرن التاسع عشر، وأصبحت الاتحادات مقبولة في المفاوضات الجماعية دون الحصول على الأهلية المدنية. وعقب توقف المنع، تأسس اتحاد العمال الكبير بهدف ضم كل الشغالين مهما كانت حرفهم. وعرف انضمام العديد من الفئات العمالية إلى صفوفه. وجراء هذا التوسع، لجأت الحكومة إلى استعمال نص قانوني قديم لمواجهة هذا الاتحاد. وكان هذا النص يحظر أداء يمين الطاعة لفائدة جمعية «غير قانونية». وبفعل هذا النص تبع مياومون زراعيون قضائيا، وصدر في حقهم حكم بالنفي. وجراء ذلك نظم اتحاد العمال مظاهرة احتجاجية دعما لأولئك.

في منتصف العقد الرابع من القرن التاسع عشر، بعد أن أربكت سلسلة من الإضرابات المؤسفة الحركة الاحتجاجية للعمال، تعين على الاتحادات العمالية أن تتخلى عن اليمين. وعلى ضوء ذلك فرض أرباب العمل على العمال التوقيع على وثيقة يلتزمون بموجبها بعدم الانضمام إلى اتحاد العمال البريطاني. وفي نفس الفترة، صدر قانون يعيد تنظيم منح المساعدة الاجتماعية، وينص على أن العاطلين مطالبون بالقيام بأعمال قسرية في مراكز التشغيل في مسعى إحباط أولئك الراغبين منهم في العيش على حساب ميزانية الجماعة. وبسبب خيبة الأمل التي أصابت الطبقة العاملة من هذا الجانب، سعت هذه الأخيرة إلى إيجاد منفذ من خلال التحريض السياسي عبر «الميثاقية»

قبلت الحركة العمالية إذن بالرأسمالية كواقع، وسعت إلى إيجاد موطئ قدم لها داخلها. لكن كيف؟ لقد سعت إلى تنظيم صناديق الحماية الاجتماعية الموجهة إلى تغطية الأخطار الأساسية من مرض ووفاة وبطالة وشيخوخة. ولجئت إلى استشارات قانونية لمؤازرة العمال الذين يصادفون، وهم في مسطرة التقاضي، صعوبات مع مشغليهم. وفرضت مراقبة صارمة على التعلم الحرفي. بما أن العمل سلعة، وأن قانون العرض والطلب هو المهيمن على كل سوق، فيتوجب التقليل من العرض.

لم توجد إبانه أية إيديولوجية للصراع الطبقي تؤطر الحركة العمالية. فانطلاقا من لحظة توحد الاتحادات العمالية على المستوى الوطني وفقدان التنظيم القاعدي للأجراء لحق خوض الاحتجاج، مال عدد الإضرابات إلى الانخفاض. وكان المناضلون يأملون في إحداث مجالس محلية صناعية والتي ستشكل فضاء للقاءات بين ممثلي أرباب العمل ومندوبي العمال. وكانت الاتحادات تطمح إلى نظام أخر، غير أنها كانت تتصوره خاضعا لقانون المنافسة. وشرعت الاتحادات التي كانت في البدء مشتتة في عملية التنسيق والانضباط. وسعت هذه الاتحادات إلى انتزاع مطلب تحسين التشريع الاجتماعي.

وابتداء من بداية العقد الثامن من القرن التاسع عشر، فقدت بريطانيا، المهددة بالمنافسة الألمانية، السبق في مجال التنظيم النقابي الذي كانت تحظى به حتى حدود تلك اللحظة. وأدت أزمة 1879-1875 إلى انخفاض الأجور لم يعوضه التخفيض من كلفة العيش إلا جزئيا. وصحت العقول على الفكر الاشتراكي حيث تأسست الفيدرالية الاشتراكية الديمقراطية ذات التوجه الماركسي. ثم أقدم كل من بياتريس وسيدني ويب بمعية برنارد شو على تأسيس «العصبة الفابيانية» كحركة اشتراكية إصلاحية؛

أضفيت المرونة على الإطار القانوني للعمل النقابي إذ منح قانون 1871 للنقابات الامتيازات المعترف بها للجمعيات المرخصة. ورخص قانون 1875 بنصب أوتاد الإضراب إذا ما لم يتم الجنوح إلى العنف. وأسقط طابع الجنحة الجماعية عن الإضراب. وتم القبول بأن الاتحادات العمالية هي البنيات الوحيدة المؤهلة للبث في الخلافات التي تنشأ بين أعضائها. وقد استفادت أيضا جزئيا من الامتيازات المكتسبة اتحادات عمالية أخرى كانت تضم عمال غير مؤهلين أو متواضعي التأهيل، لكن ليس على قاعدة الحرفة بل ضمن الإطار الأوسع للصناعة. وبعد نشأته في النواحي السكانية اللندنية، امتد التنظيم الاتحادي العمالي على طول النطاق الصناعي للشمال الغربي لبريطانيا لتحل مانشستر لفترة من الوقت محل لندن كعاصمة عمالية؛

كان العمال يتقاضون أجور جد هزيلة لا تفي بالاقتطاعات المرتفعة اللازمة لصناديق الحماية الاجتماعية. وأصبح خوض الإضرابات أمرا صعبا بفعل السهولة التي يحصل بها أرباب العمل على يد عاملة بديلة يعوضون بها العمال المضربين. وجراء هذا الوضع، كانت الحركة العمالية تمارس التأثير على الدولة وتسعى إلى التفاوض مع الباطرونا بهدف التوقيع على اتفاقيات جماعية.

قام بعض المناضلين لتلك المرحلة بالتنديد بالتبرجز حيث كتب طوم مان(××××) قائلا: «لقد أنجزت الاتحادات فيما قبل العديد من الأعمال الجيدة، لكن ما الفائدة منها اليوم؟ فليس للاتحادات سياسة سوى العمل على الحيلولة دون انخفاض الأجور، ويبدو أن السياسة الحقيقة القائمة على العمل الهجومي قد ولت»(3)

ابتداء من منتصف العقد الثامن للقرن التاسع عشر إلى غاية منتصف العقد الأول للقرن العشرين، عقد الاتحاد العمالي البريطاني سلسلة من المؤتمرات كانت مخرجاتها كلها في منحى العمل السياسي. حاول في البداية التأثير على البرلمان بما يحسن التشريع الاجتماعي حيث اقترح نصا تشريعيا لإقرار ثماني ساعات كغلاف زمني للعمل اليومي. غير أنه ما لبث أن انخرط في العمل السياسي إذ ظفر مجموعة من العمال بالمقاعد ضمن المجالس الجماعية، ليتأسس، سنوات فيما بعد، «حزب العمال المستقل». وفي نهاية القرن التاسع عشر، عين مؤتمر الاتحادات العمالية لجنة ذات تمثيلية عمالية عهد لها بمهمة دعم ترشيحات النقابيين إلى الانتخابات العامة. وفي أوائل العقد الأول من القرن العشرين، قرر الانخراط في مسار العمل السياسي. وفي منتصف العقد الأول من القرن العشرين، توجت الترشيحات العمالية إلى الانتخابات الجماعية بظفر عدد كبير من أعضاء الاتحاد العمالي بمقاعد في المجالس الجماعية. وفي نهاية نفس السنة، تأسس حزب العمال البريطاني الذي كان في الأصل بمثابة صوت للحركة النقابية داخل البرلمان البريطاني وأمام الرأي العام.

...كان العمال يتقاضون أجور جد هزيلة لا تفي بالاقتطاعات المرتفعة اللازمة لصناديق الحماية الاجتماعية. وأصبح خوض الإضرابات أمرا صعبا بفعل السهولة التي يحصل بها أرباب العمل على يد عاملة بديلة يعوضون بها العمال المضربين. وجراء هذا الوضع، كانت الحركة العمالية تمارس التأثير على الدولة وتسعى إلى التفاوض مع الباطرونا بهدف التوقيع على اتفاقيات جماعية.

(1) Georges Lefranc، le Syndicalisme Dans le Monde، Paris، P. U. F.، 1958.

(2) Béatrice et Sidney Webb، Histoire du trade unionisme، Paris، Giard، 1897.

(3) Georges Lefranc، les expériences syndicales in–ternationales، Paris، Aubier، 1952.

(*) ناشط شيوعي نقابيً بريطانيً بارزً.

الاحتجاجات الشعبية: بلغ السيف الزبى

تشهد العديد من المناطق احتجاجات تتمثل في تنظيم المسيرات بأعداد كبيرة من المواطنات والمواطنين المتضررين من ويلات السياسات اللاشعبية التي ينتهجها النظام المخزني، سياسات إغناء الرأسمال المحلي والأجنبي بما فيه الرأسمال الصهيوني على حساب القوت اليومي لأوسع الجماهير الشعبية. هذه المسيرات وهذه الوقفات، عادة ما تتوجه إلى مقرات العمالات والأقاليم والقيادات كرموز للنظام المخزني. وكعادته لا يجد هذا النظام إلا أسلوبه المعهود المتمثل في القمع الهمجي ومحاولاته البائسة للالتفاف على المطالب الملحة للجماهير المحتجة.

فمنذ بداية ثمانينات القرن الماضي سطر صندوق النقد الدولي خارطة طريق للنظام تستهدف، من بين ما تستهدف، تفويت القطاعين الحيويين بالنسبة للشعب: ألا وهما قطاع التعليم العمومي وقطاع الصحة العمومية، باعتبارهما، في برنامج هذه المؤسسة المالية الامبريالية قطاعين إنتاجيين، يجب أن يخضعا لقانون السوق أي قانون العرض والطلب. اليوم، بعد أزيد من أربعة عقود ها هي النتائج تظهر للعيان، تخريب ممنهج للمدرسة العمومية لصالح لوبيات التعليم الخصوصي الذين يستنزفون ما تبقى من القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات. خلال السنوات الأخيرة انتقل النظام إلى السرعة القصوى: تفويت التعليم العالي للرأسمال الكبير، حيث تفرخت عدة جامعات خصوصية في المدن الكبرى، أما بالنسبة لكليات الطب الخصوصية فلقد تم إعداد وتوفير المراكز الاستشفائية الجامعية الخاصة بها. نفس المسار عرفته المراكز الصحية العمومية التي أصبحت مراكز للموت، حيث قلة أو انعدام التجهيزات الضرورية والضعف الكبير في أعداد الأطر الطبية وأطر التمريض، مقابل النمو المضطرد للمصحات الخصوصية التي تتوفر على اللوجيستيك والتجهيزات الحديثة التي يعجز السواد الأعظم من الجماهير الشعبية عن التوجه إليها بسبب تكاليفها المرتفعة.

اليوم يجد المواطنون والمواطنات أنفسهم أمام خيارين: الخيار الأول هو الاستمرار في السكوت والقبول بالأمر الواقع، وهو ما يعني انتظار الموت والحكم على بناتهم وأبنائهم بالجهل والبطالة، ليرتموا في أحضان مختلف الأمراض الاجتماعية أو الهروب من جحيم سياسات النظام عبر ركوب قوارب الموت نحو أوروبا وما يترتب عن ذلك من مخاطر الغرق، فالمغرب يحتل المراكز المتقدمة في نسبة غرق الشباب في قوارب سماسرة التهريب، حسب إحصائيات المنظمات الدولية المتخصصة في هذا المجال. الخيار الثاني هو الانتفاض ضد هذه الأوضاع المزرية التي أصبح الشعب يدرك أنها ليست قدرا محتوما وإنما هي النتيجة المباشرة للسياسات المتبعة والتي تهدف زيادة اغتناء الأغنياء مقابل مضاعفة تفقير الفقراء. لذلك هب المواطنون والمواطنات في دواوير ازيلال وفي اكادير وفي قبائل منطقة جبالة بتاونات وتزنيت والصويرة وتطوان إلى غير ذلك من المناطق لتقول بصوت مرتفع كفى، لقد بلغ السيل الزبى.

لم تعد القوات القمعية ترهب المحتجين وهو ما يراهن عليه النظام الذي يعتمد على إشاعة سياسة الخوف والترهيب منذ أمد طويل. إن الاستعدادات النضالية للجماهير الشعبية هائلة جدا، الكرة الآن في ملعب القوى السياسية والنقابية والحقوقية غير المرتبطة بأجندات النظام لتساهم في تأطير هذه النضالات الميدانية وتعطيها أفقا سياسيا، هو الوحيد الذي يمكن أن يساهم في تحقيق المطالب المشروعة للشعب المقهور. إن تاريخ شعبنا حافل بالانتفاضات في العديد من المناطق، انتفاضات واجهها النظام المخزني بالحديد والنار وعرفت سقوط شهداء والعديد من المعتقلين، غالبا ما تكون قوى التغيير متخلفة على سرعة هذه الانتفاضات، لذلك يتمكن النظام من الاستفراد بها بمساعدة المنظمات الملتفة حوله لإخمادها والالتفاف على مطالبها، قبل أن تتسع رقعتها لتشمل باقي المناطق.

لقد حان الوقت لتنسق القوى الديمقراطية والحية جهودها قصد قيادة هذه النضالات الجماهيرية والشعبية وتوحيدها لإعطائها مقومات الصمود والثبات لمواجهة القمع وشحذ همم الجماهير لتتمكن من تحقيق مطالبها المشروعة. إن معركة إعادة الاعتبار للمدرسة والتعليم العمومي، من جهة والصحة العمومية، من جهة ثانية، معركة كبيرة تتطلب التعبئة الشعبية القصوى، لأنها تعني، في نهاية المطاف، مواجهة مخططات الدوائر المالية الامبريالية التي باتت تتحكم في مصير الوطن وفي سيادته، وبالتالي تعني القطع مع السياسة التبعية للنظام الذي رهن مستقبل الأجيال القادمة للتوجهات الامبريالية.

إن تجربة العديد من البلدان التي استطاعت أن تفك الارتباط مع إملاءات الدوائر المالية الامبريالية، غنية وتبين مدى تحقيقها لنتائج اقتصادية واجتماعية هامة، شريطة إشراك الشعب وقواه الحية في هذه المعارك، وهو ما يعني، بالضرورة بناء نظام ديمقراطي يستمد قوته وشرعيته من الشعب، نظام يكون فيه الشعب هو مركز كل السلط. فالنظام المخزني مرتبط عضويا بالمراكز الامبريالية التي تحافظ على استدامته وليس على الشرعية الشعبية، فدخول الحماية كان حماية للنظام ضد الشعب الثائر عليه من جراء فرض الضرائب والإتاوات لمصلحة حاشيته وعملائه ومرتزقته. فالنظام هو من مكن الاستعمار من القضاء على المقاومة الشعبية بالنظر إلى تفوقه العسكري وامتلاكه العتاد الحربي الحديث. اليوم نفس السيناريو يعيده عبر التطبيع مع الكيان الصهيوني الغاصب لأرض فلسطين والمهدد لوحدة الشعب المغربي. فالصهاينة باتوا يخترقون النسيج المجتمعي بأساليب مختلفة والرأسمال الصهيوني يتغلغل في المشاريع الاقتصادية وفي السطو على أراضي الجموع بمباركة السلطات المخزنية، إنها إذا إعادة مأساة الاستعمار الفرنسي البغيض الذي شرد القبائل من أراضيها واستعمل سكانها كعمال زراعيين بعد أن استحوذ المعمرون الفرنسيون على الأراضي الخصبة المتوفرة على مصادر المياه وانشئوا ضيعات شاسعة. فالمستثمرون الصهاينة سيستولون على الأراضي والمناجم والثروات الأخرى ويستخدمون الجماهير الشعبية المقهورة كيد عاملة رخيصة، فالمسألة خطيرة تستوجب التكتل وتوحيد الصفوف قصد تشكيل جبهة عريضة وحدها القادرة على مواجهة هذا الزحف الصهيوني المجرم.

> فالصهاينة باتوا يخترقون النسيج المجتمعي بأساليب مختلفة والرأسمال الصهيوني يتغلغل في المشاريع الاقتصادية وفي السطو على أراضي الجموع بمباركة السلطات المخزنية، إنها إذا إعادة مأساة الاستعمار الفرنسي البغيض الذي شرد القبائل من أراضيها واستعمل سكانها كعمال زراعيين بعد أن استحوذ المعمرون الفرنسيون على الأراضي الخصبة المتوفرة على مصادر المياه وانشئوا ضيعات شاسعة. فالمستثمرون الصهاينة سيستولون على الأراضي والمناجم والثروات الأخرى ويستخدمون الجماهير الشعبية المقهورة كيد عاملة رخيصة، فالمسألة خطيرة تستوجب التكتل وتوحيد الصفوف قصد تشكيل جبهة عريضة وحدها القادرة على مواجهة هذا الزحف الصهيوني المجرم.

> إن تجربة العديد من البلدان التي استطاعت أن تفك الارتباط مع إملاءات الدوائر المالية الامبريالية، غنية وتبين مدى تحقيقها لنتائج اقتصادية واجتماعية هامة، شريطة إشراك الشعب وقواه الحية في هذه المعارك، وهو ما يعني، بالضرورة بناء نظام ديمقراطي يستمد قوته وشرعيته من الشعب، نظام يكون فيه الشعب هو مركز كل السلط.

المغرب الكبير، وحدة النضال ووحدة المصير

رغم أن وحدة المغرب الكبير تمثل حلماً استراتيجياً لشعوبه ومشروعا سياسيا يندرج ضمن مهام حركة التحرر الوطني، إلا أن التدخلات الامبريالية وخاصة منها الفرنسية والامريكية وصنيعتها الكيان الصهيوني، تعمل دون هوادة لتعميق الصراعات السياسية بين بلدان المنطقة خاصة بين النظامين الجزائري والمغربي وإجهاض أي محاولة تحررية.

في هذا العدد من الجريدة يحاول عدد من الفعاليات المغاربية المهتمة بالموضوع تسليط الضوء على بعض جوانبه والتساؤل حول كيف يمكن اليوم إعادة الدينامية لوحدة نضالات الشعوب المغاربية التحررية من الامبريالية والصهيونية والرجعية؟ وإلى أي حد تستلهم القوى التقدمية في هذه البلدان الإرث التحرري النضالي لشعوب المنطقة، وإرث المقاومة المسلحة ضد الاستعمار، من أجل التحرير الشامل للشعوب المغاربية ووحدتها على أسس ديمقراطية شعبية.

مشروع وحدة «المغرب الكبير» يتحقق في معمعان الصراع الطبقي لشعوبه ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية

إ. حفيظ

«المغرب الكبير» أو «البلدان المغاربية» مسميات حديثة (في حاجة إلى تمحيص) لهوية تاريخية ومصيرية دينامية، فهو توحيد لتشكيلة اقتصادية اجتماعية متشابهة بشمال أفريقيا مبنية على علاقات الإنتاج الجماعية مع الأرض (زراعة – رعي) وعلى انفتاح تجاري على الواجهة البحرية ونحو جنوب الصحراء، وهو تشكل اقتصادي وسياسي وثقافي تاريخي لسلط/دول ما قبل رأسمالية تقودها عائلات ملكية مسنودة بطبقة اقطاعية وبشبكة عائلات الأعيان من قبائل عديدة وبإسمنت إيديولوجية دينية، هذه السلط الدولتية لم تخل من تناقضات وحروب مستمرة داخلية وخارجية في طريق سيرورة تشكل الدولة –الأمة وفي مواجهة أمم أخرى طامعة قبل أن ترتقي في العصر الامبريالي إلى مشروع سياسي يندرج ضمن مهام حركة التحرر الوطني .

ولعل «الدولة الموحدية» الموحدة هي التجلي الأعلى لهذا التشكل التاريخي خلال ق 12 و13 حيث تلاحم في البناء الفوقي للدولة الانتماء إلى الهوية الإيديولوجية العربية الإسلامية مع قاعدة اجتماعية لكونفدراليات قبلية أمازيغية وعربية في مواجهة الغزو الأوروبي، وذلك قبل احتلال العثمانيين للجزائر وتونس وليبيا وتشكيل ولايات تابعة تحت مسمى الخلافة العثمانية.

ومهما قيل عن سيرورات تشكل الدولة الوطنية الحديثة في شمال أفريقيا فإن العديد من العوامل التاريخية أعاقت التطور الطبيعي لبنائها وجعلت نمو بنائها يتفاوت من دولة لأخرى.

ومن أهم هذه العوائق التفاوت في التراكم الرأسمالي البدائي مما جعل ضفة البحر الأبيض المتوسط الشمالي(أوروبا) تتجه نحو تشكل بورجوازيات وطنية مركنتيلية منذ ق15 ثم صناعية في ق19 سعت إلى توحيد السوق وبناء الهويات الوطنية والدولة الأمة والثورة على نظام و هياكل الدولة الإقطاعية وأسسها الأيديولوجية عبر الثورات البورجوازية التي وضعت المقابلات التالية (الديمقراطية البورجوازية مقابل الملكية المطلقة –الدولة العلمانية الصلبة أو المرنة مقابل الدولة الدينية – دولة المواطنة مقابل دولة الرعايا) وأصبح «الإنسان/المواطن» و«الدولة/ القانون» مركز الاهتمام، وأصبح المال ثم رأس المال المالي حرا ومقدسا وخاصة مع نهاية ق19 (المرحلة الامبريالية)، وأصبحت الشركات الاحتكارية تغزو العالم وتتقاسم موارده ، ومنه ما حدث لشمال أفريقيا بالقوة العسكرية وسلطة الاستثمار وخدعة القروض المكبلة خلال ق19 و20(فرنسا –إيطاليا – إسبانيا – بريطانيا).

في المقابل بقيت الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط نتيجة التطور اللامتكافئ متأخرة عن سيرورة التحول الرأسمالي وتشكل الدول الوطنية مما جعلها تسقط بهذا الشكل أو ذاك تحت سلطة النظام الاستعماري.

وفي مقابل ملكيات وعشائر مطواعة وخاضعة وفئات اجتماعية عميلة اختارت السخرة والخدمة الاستعمارية (الحمايات الفردية) تبلورت المقاومات الوطنية للمجموعات القبلية، ثم للحركات السياسية الوطنية المدينية، ثم المقاومات المسلحة وجيوش التحرير في الخمسينات والستينات في هذه الدول فانتهت بتحقيق جلاء الاستعمار من أغلبها مع إعادة تدوير الاستعمار التقليدي باستعمار جديد من خلال أوفاق علنية وسرية وتمت إعادة هيكلة الكتل الطبقية الحاكمة، مما سمح بالحفاظ على المصالح الاستراتيجية للنظام الكولونيالي السابق في أغلبها ومن جهة أخرى فإن ما أعاق إنجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية هو وقوف الأنظمة «المستقلة» ضد الحركة التقدمية والثورية (تونس – المغرب) حفاظا على مصالحها الطبقية والسلطوية وإرضاء للرأسمال في المتروبول من جهة، أو من جهة أخرى الأخطاء الإيديولوجية والسياسية في قيادات حركات التحرر الوطني وفي الدول الوطنية (الجزائر – ليبيا) نتيجة الطموحات البورجوازية الصغيرة التي فضلت البريكولاج الأيديولوجي، وأغفلت في الغالب البعد الطبقي والدور الاستراتيجي للطبقة العاملة وفكرها ولتحالف العمال والفلاحين الكادحين في سيرورة التغيير الثوري ضد الامبريالية متأثرة «باشتراكية قومية أو وطنية» توفيقية وفوقية بقيادة نخب عسكرية لم تحدث قطائع مع بنيات النظام الاقتصادي والعلاقات التجارية الرأسمالية أو عارضتها معارضة محدودة وليست استراتيجية. وإذا كانت تجربة الجزائر وتجربة ليبيا خلال الستينات والسبعينات والثمانينات قد حققت مكتسبات اقتصادية (تأميم القطاعات الاستراتيجية) واجتماعية مهمة (التسيير الذاتي – الإصلاح الزراعي) وسياسة سيادية محترمة (بدون مديونية اتجاه المؤسسات المالية الدولية) ومواقف مساندة لقوى التحرر العالمية فإن ذلك كان مهددا بالتراجع والسقوط في فخاخ المخططات الرأسمالية من جديد خصوصا منذ التسعينات مع الهجوم الإمبريالي على تجارب النظام الاشتراكي وعلى الأنظمة الوطنية.

لقد شكل التحرر من الاستعمار وبناء المغرب الكبير طموحا مشتركا لكل شعوب المنطقة تشكل في عنفوان المقاومات الشعبية ضد الاستعمار في كل البلدان المغاربية ألهمته مبادرات لتوحيد النضال التحرري بظهور لجان وحركات توحيدية مغاربية ضد الاستعمار سواء في المتروبول (نجم شمال أفريقيا وجمعية الطلبة المسلمين سنة 1927) أو في المشرق العربي لعل أهمها (لجنة تحرير المغرب العربي سنة 1947 بقيادة محمد بن ع الكريم الخطابي المنفي بالقاهرة أنداك).

وإلى حدود 1962 (تاريخ استقلال الجزائر) كان التقارب بين القوى المتقدمة في الحركة الوطنية ثم القوى التقدمية المغربية والمقاومة وجيش التحرير وبين جبهة التحرير الوطني الجزائرية جيدا، لكن حرب الرمال 1963 شكلت فجا عميقا بين النظام الجزائري والنظام المغربي، حيث انزوى النظام المغربي في صف الاختيار «الليبرالي» والتحالف مع الامبريالية والأنظمة الرجعية في حين رأت الجزائر نفسها حمالة لقيم حركات التحرر في مواجهة الاستعمار ومخططاته.

لقد دعمت ليبيا والجزائر الحركة التقدمية المغربية سياسيا وخاصة المكونات الجذرية للحركة الاتحادية وعرفت العلاقات البين دولتية صراعا منذ السبعينات والثمانينات بعد جلاء الاستعمار الاسباني من الصحراء، وطرح القضية على أنظار لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة.

لقد خفت ظاهريا هذا الصراع مع نهاية الثمانينات في محاولة للتقارب بين الأنظمة حيث تم تشكيل «اتحاد المغرب العربي» كمؤسسة دولتية إقليمية (1989) بشكل فوقي وبحسابات تكتيكية (أنظمة متنافرة، وغياب دور للقوى التقدمية والثورية في المشروع) وعلى أسس هشة قانونيا ومؤسساتيا وبعيدا بطبيعة الحال عن رؤية استراتيجية تحررية لبناء قوة إقليمية مغاربية مستقلة تتخلص من الأوفاق الاستعمارية ولها الجاذبية اللازمة لشعوب المغرب الكبير بطرح مسألة الديمقراطية الشعبية والتحرر ومن التبعية الجاثمة.

لقد كان ذلك مستحيلا بفعل التركيبة الطبقية للأنظمة التابعة أساسا وبفعل التدخلات الامبريالية (الفرنسية خصوصا) لتعميق الهوة بينها ولإجهاض أي محاولة تحررية ووحدوية ولو جزئية إذا كانت لا تخدم أجندة الرأسمالية الفرنسية خاصة والامبريالية عامة.

كما أدى بروز وتقوية الحركات الهوياتية لقوى الإسلام السياسي والحركة الأمازيغية اليمينية المزاحمة لأطروحة التحرر الوطني على أساس طبقي ثوري، وتخلي العديد من القوى الإصلاحية التقدمية عن النضال التحرري وانخراطها في «السلم الطبقي»، وعدم قدرة القوى الماركسية اللينينية على تحقيق أهدافها الاستراتيجية في بناء الأحزاب المستقلة للطبقة العاملة وفي إحداث التغيير المنشود، إلى تمييع الصراع الطبقي وقوانينه وتراجع القيم الاشتراكية والشيوعية الموجهة.

إن هذا الخليط الأيديولوجي المتنافر شكل عائقا أمام التقدم في مهام التحرر الوطني وأرخى بالغموض السياسي والايديولوجي وسمح للقوى الامبريالية والرجعية باستغلال بعض القوى الهوياتية لمحاولة تصفية الفكر التقدمي والماركسي بالتركيز على الطابع الهوياتي للصراع.

رغم تراجع القوى التقدمية والماركسية في البلدان المغاربية عن أدوارها، لكن أطروحاتها بقيت سديدة عموما ومواقفها المستمرة ضد التغلغل الامبريالي والصهيوني، وضد استمرار الأوفاق الاستعمارية المتجددة (مع فرنسا) أو الجديدة (مع الو.م.أ والكيان

تابع 8

«المغرب الكبير»: القوّة التي تخشى الامبريالية والرجعية بروزها

مرتضى العبيدي

شيء من التاريخ

من المقولات الشهيرة لزعيم ثورة الريف عبد الكريم الخطابي وهو يقارع قوتين امبرياليتين، اسبانيا وفرنسا: «لو كان هناك، في الجزائر وتونس، وفي نفس الوقت الذي اندلعت فيه ثورة الريف، مقاومة مماثلة، لكانت كُتب التاريخ بشكل مختلف».

أما العمال المهاجرين إلى فرنسا من المستعمرات الثلاثة فقد اختاروا بحسّهم الطبقي وهم في بداية وعيهم بأهمية التنظّم، الانخراط في منظمة واحدة ألا وهي «نجمة شمال إفريقيا» لمصالي الحاج، الذي كان بدوره يرى – في بداياته على الأقل– أن تحرير جميع شعوب المغرب الكبير هدف مشترك، فرفعت منظمته مطلبي استقلال البلدان الثلاثة ووحدتها.

وكذلك حذا حذوهم طلبة بلدان المغرب الكبير عندما أسسوا سنة 1927 «جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بفرنسا» والتي لعبت أدوارا ريادية من العاصمة باريس، فتصدّت لعديد المشاريع الفرنسية الاستعمارية، ودافعت منذ تأسيسها عن منظوريها في فرنسا في كل ما يتعلق بظروفهم المادية والدراسية والمعيشية.

ثمّ جسّد عبد الكريم الخطابي الفكرة، عندما فرّ من منفاه ولجأ إلى القاهرة فجمع الوطنيين الجزائريين والمغاربة والتونسيين في أول مؤتمر للمغرب العربي في عام 1947، مؤكدا أنه كان لا يزال يدافع عن فكرة مغرب موحد ومستقل.

وعند اغتيال الزعيم النقابي التونسي فرحات حشاد اندلعت بالمغرب الأقصى مظاهرات وإضرابات واجهها المستعمر بالحديد والنار، وتعلل بها للإطاحة بالسلطان بن يوسف ونفيه إلى مدغشقر.

من المستفيد من التجزئة؟

وبُعيد إمضاء المغرب وتونس معاهدات ما يسمّى بالاستقلال، وحتى قبل أن تتحرّر الجزائر، دعت الأحزاب المغاربية إلى مؤتمر بمدينة طنجة في شهر إبريل 1958 لبحث الصهيوني) ترهب التحالف الامبريالي الصهيوني الرجعي.

لقد شكلت «الثورة التونسية 2011» و«حركة 20 فبراير» بالمغرب، والعشرية الدموية (1992–2001) ثم الحراك الشعبي بالجزائر ل2019، واستمرار المواقف المتشبثة بالوحدة المغاربية على أسس تحررية في بيانات ومواقف وأدبيات القوى التقدمية والثورية، رغم كل ترسانة القمع المتعدد ورغم دعاية «فرق تسد» بين الشعوب ورغم الاختراق الصهيوني للمغرب منذ 2022، دروسا تحتاج إلى الوقوف عند مثبطات المهام التحررية، ووضع برامج وخطط لاستنهاض القوى الماركسية بالبلدان المغاربية وكل القوى المناهضة للهيمنة الامبريالية والصهيونية والرجعية على المنطقة. إنه مشروع استراتيجي من شأنه أن يسترجع المكانة للشعوب المغاربية في التقاطبية العالمية الحالية من موقع تقدمي تحرري يستثمر الموارد المتوفرة الكبيرة لبناء تنمية شاملة في خدمة الشعوب المغاربية بعيدا عن الأجندات الاستعمارية المتجددة (فرنسا – الو.م.أ – الكيان الصهيوني).

كيف يمكن اليوم إعادة الدينامية لوحدة نضالات الشعوب المغاربية التحررية من الامبريالية والصهيونية والرجعية؟

1) الربط الجدلي بين مهمة التغيير الديمقراطي الشعبي ومهمة الوحدة المغاربية والقطع مع التبعية: أي الاقتناع بأن مشروع بناء الوحدة المغاربية مرتبط عضويا ليس فقط بالمشروع الديمقراطي بل بربط المشروعين (الوحدة والديمقراطية) بالقطع الثوري مع التبعية للإمبرياليات الغربية والحركة الصهيونية ومع النظام الرأسمالي الجاثم.

ذلك أن الرهان على بناء الوحدة المغاربية في ظل التبعية للإمبريالية والاستبداد يعتبر رهانا خاسرا على المستوى القريب والبعيد: على المستوى القريب لكونه يخلق الوهم الطبقي بقدرة البورجوازيات التبعية والفاسدة وغير الديمقراطية على هذا البناء. وعلى المستوى البعيد يجعل وعي الشعب يسقط في الانتظارية الواهمة بدل التعبئة الضرورية من أجل التغيير الجذري الاستراتيجي المنشود.

2) توفير أرضية تقدمية للتشكل الهوياتي للشعوب المغاربية مبنية على رؤية دينامية مادية تاريخية وعلى رؤية مستقبلية استراتيجية لموقعة شعوبه ضمن سيرورات حركات التحرر في العالم العربي من جهة والأفريقية من جهة أخرى للتخلص من الامبريالية والصهيونية وحلفائهما الرجعيين، وعلى أسس طبقية في التحليل وليس على أساس الانتماء الهوياتي الأحادي الميتافيزيقي.

إن هذه الأرضية من شأنها القضاء على التطرفات الهوياتية الاقصائية اللاتاريخية التي تبعد هذا البعد أو ذاك من أبعاد هوية الشعوب المغاربية، هذه الهوية المتعددة التي يعتبر البعد الأمازيغي والعربي أساسها البشري المادي.

3) من الأكيد أن التحرر من التبعية وإنجاز مهام بناء الدولة الوطنية الديمقراطية الشعبية لن يتم بدون تجدر الفكر الاشتراكي والشيوعي واسترجاع مكانته في معمعان الصراع الطبقي والسياسي الضاري في المنطقة. وهذا الأمر سيتم بالنضال ضد الرأسمالية ومدخله بناء الأحزاب المستقلة للطبقة العاملة وجبهة الطبقات الشعبية على أسس صلبة نظريا وسياسيا وتنظيميا، وتكوين أنتلجنسيا ماركسية لينينية متجاوزة للتذبذبات الأيديولوجية لفكر «مابعد الحداثة» التحريفي، وإعطاء أهمية للشبيبة الثائرة، وتملك الأدوات التقنية الحديثة للصراع الفكري والسياسي وللتعبئة الشعبية للشباب.

4) ما يجب التأكيد عليه أن غنى المنطقة وقلة ساكنتها مقارنة بين البلدان المغاربية والاتحاد الاوروبي:

–المساحة = 5.78 م/كلم2 مقابل الاتحاد الأوروبي = 4.26م/كلم2،

–السكان = 105م/ن مقابل الاتحاد الأوروبي = 448م/ن

–عدد الدول = 5 مقابل الاتحاد الأوروبي = 27

مما يجعلها تتوفر على إمكانيات وموارد هائلة (مصادر الطاقة الأحفورية – واجهات بحرية مهمة –بنية سكانية شبيبية...) وموقع استراتيجي لن تسمح قوى الافتراس الرأسمالي بتحريرها بسهولة وانتزاعها من أنيابه مما يتطلب استحضار ذلك خلال الصراع مع التبعية.

لكن ما يجب استحضاره بقوة كذلك هو الإرث التحرري النضالي لشعوب المنطقة وتجارب الفكر التقدمي الاشتراكي والشيوعي بها، وإرث المقاومة المسلحة ضد الاستعمار والبعد الوحدوي المغاربي فيها، فكلها مقومات رغم الجزر تبقى راسخة ويجب إحياء الروح فيها عبر تجسير العلاقة بين كل القوى الماركسية المغاربية لاستعادة مكانتها في الصراع ومن أجل بناء جبهات شعبية لذات الأهداف: التحرير الشامل للشعوب المغاربية ووحدتها على أسس ديمقراطية شعبية.

25–09–2025

السبل الكفيلة بتكريس ذلك الحلم وتحويله إلى حقيقة قائمة، إلا أنه لم يبق من ذلك الحدث العظيم إلا ذكرى يحييها كل سنة من بقوا متشبثين بالحلم. ذلك أن الاستعمار الفرنسي، قبيل تسليم السلطة إلى وكلائه في هذه البلدان كان يخشى من اتحاد حركات التحرر فيها، وبعد اندلاع الثورة الجزائرية من أن تزداد حركات التحرّر في تونس والمغرب راديكالية، أو أن تخرج عن سيطرة القوى الأكثر اعتدالا. وقد أكدت الأحداث اللاحقة هذه المخاوف عند اندلاع الكفاح المسلح في كل من المغرب وتونس.

لذلك، ما أن حصلت الجزائر على استقلالها، سعت الامبريالية الفرنسية، التي لم يكن من مصلحتها أن تواجه كيانا موحدا واسعا، إلى إذكاء توترات دائمة بين أكبر دولتين في المغرب العربي، المغرب والجزائر. فكانت حرب الرمال في خريف 1963 بين المغرب والجزائر، ومشاكل الحدود والنقطة الكيلومترية 233 بين الجزائر وتونس. وما أن تمت تسوية هذه المشاكل سنة 1970، حتى برزت معضلة الصحراء التي لن يكون لها حل إلا في إطار مغرب مستقل وموحّد.

وتبعا لذلك يدفع الشعبان المغربي والجزائري ثمنا باهظا لهذه التوترات التي تغذيها حكوماتهما وتؤججها القوى الإمبريالية، المستفيدة الأولى منها. إذ أنه وبعد ما يقارب السبعة عقود من الإستقلالات المزعومة، لا يزال المغرب العربي يمثل جنة للشركات الفرنسية، حتى وإن كانت تواجه منافسة من شركات أخرى. إذ يوجد 600 شركة فرنسية في الجزائر، و1000 في المغرب، و1500 في تونس. الشركات مثل توتال وأورانج وكارفور وبيجو ورينو، بالإضافة إلى العديد من الشركات الصغيرة في قطاعات النسيج والطيران والإلكترونيات، توظف ما مجموعه 150 ألف عامل في تونس. لذلك يؤكد علماء الاقتصاد ان «كلفة اللامغرب» ثقيلة جدا على الشعوب.

كلفة «اللامغرب»

يُقدّر تقريرٌ للبنك الدولي أن إغلاق الحدود بين الجزائر والمغرب يُكلّف كلّ بلد ما يُعادل 2% من الناتج المحلي الإجمالي سنويًا. وبلغة الأرقام، فإن مئات المليارات من الدولارات قد تبخّرت على مدى العقود الثلاثة الأخيرة، أي منذ إغلاق الحدود البرية بين البلدين سنة 1994. كما تذكر الأرقام أن حجم التجارة البينية لدول المغرب الكبير لا تتجاوز 5 من مجمل تجارتها بينما تصل هذه النسبة إلى 60 في الاتحاد الأوروبي.

ومما يزيد في إحباط شعوب المنطقة هو معرفتها بالإمكانيات الهائلة التي يتوفر عليها مغرب كبير موحّد: سوق يضم قرابة 110 مليون نسمة. موارد طاقة كفيلة بضمان استقلالها وزيادة: الغاز والنفط الجزائري، والنفط الليبي، والفوسفات المغربي والتونسي، والثروة المعدنية والموارد السمكية الموريتانية، والموارد الزراعية التونسية. وهي منطقة تسيطر على غرب البحر الأبيض المتوسط وبوابة الصحراء الكبرى. إذا ما نشأ اتحاد فعال، فإن ناتجه المحلي الإجمالي سيتجاوز 1.5 تريليون دولار، مما يجعل المغرب الكبير قوة تضاهي تركيا. والحال أن المغرب الكبير ليس جسما منقسما فقط، بل مستعمر كذلك من خلال الديون، والاتفاقيات غير المتكافئة، والقواعد العسكرية الأجنبية على شواطئه.

أما هذه التكلفة، فلم تكن باهظة على الجميع بل أساسا على الطبقات الفقيرة في بلدان المغرب. إذ أن خمس ميزانية الدولة في المغرب الأقصى مثلا كانت مخصصة لإعالة القوات في الصحراء، في حين أن 13 من سكانه يعيشون تحت خط الفقر! وفي المقابل، استفاد من هذه الأموال التي أنفقت في الصحراء رجال الأعمال المغاربة وصانعوا الأسلحة. كما استفادت منها شركات مثل ويستنجهاوس Westinghouse الأمريكية التي أقامت شبكة رادار بتكلفة 250 مليون دولار، في حين تولت فرنسا تجهيز وتدريب الجيش البري.

ويدفع الشعبان الثمن اقتصاديا من خلال سباق التسلح الذي تخوضه حكوماتهما. وقد بلغ هذا السباق ذروته في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت الجزائر أكبر مشتر للأسلحة في أفريقيا، بعد أن أنفقت 24 مليار دولار في عام 2024. ومن المحتمل أن تكون المغرب قد خصصت ميزانية قدرها 13،3 مليار دولار للقوات المسلحة الملكية في عام 2025.

ويبلغ إجمالي مشتريات البلدين أكثر من 60٪ من مشتريات الأسلحة في أفريقيا! إنه هدر فادح! في الوقت الذي تعاني فيه شعوب المغرب الكبير من أزمة اجتماعية حادة، وبطالة جماعية، وتضخم شديد، وتدهور الخدمات العامة –وهي أسباب كانت وراء الحراك الشبابي الذي يعيشه المغرب هذه الأيام– يتمّ إهدار جزء متزايد من الثروة في شراء الأسلحة. ويستغل النظامان المغربي والجزائري هذا التصعيد والمناخ الحربي المصاحب له لإثارة النزعة القومية الضيقة وإسكات الأصوات المعارضة.

ما هي القوى المؤهلة لإنجاز الوحدة

يعيش 110 مليون نسمة في هذه المنطقة الواقعة على مفترق طرق ثلاث قارات، أفريقيا وأوروبا وآسيا، والمحاطة بالبحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي والصحراء الكبرى الشاسعة. وهم يتقاسمون نفس الثقافة ونفس التطلعات، وكان من المفترض أن يكون لهم مصير مشترك، ولكن الأمر لم يكن كذلك.

ومع ذلك، لم تكف شعوب المغرب الكبير عن التعبير عن تطلعاتها المشتركة. وتشهد احتجاجات الطلاب في سبعينيات القرن الماضي، والتضامن العابر للحدود الوطنية خلال الربيع العربي، ومؤخرًا، التبادلات الرقمية بين الشباب الجزائري والمغربي والتونسي، على واقع ترفض الأنظمة قبوله: فالوحدة موجودة بالفعل، في الأجساد والعقول، والوجدان لكنها مُخمدة بخوف أصحاب السلطة. في حين أن الوحدة أو حتى مجرد التعاون الاقتصادي بين الدول الخمس كان من شأنه أن يمنحهم إمكانيات أكبر لمقاومة الضغوط الإمبريالية، لا سيما ضغوط القوى الاستعمارية السابق منها واللاحق. فرغم كيد الطبقات الحاكمة التي جعلت من وأد المشروع خيارها، يبقى الحلم قائما.

المغرب الكبير:

سياسات الأنظمة ومآل الشعوب ودور الحركات التقدمية والديمقراطي

الاستراتيجية السياسية للاستعمار الجديد الفرنسية هي السبب الجوهري في إخفاق تحقيق مشروع الوحدة المغاربية المنشودة قبيل انطلاق الكفاح المسلح المشترك من أجل الاستقلال.

بات معروفا أن مكتب المغرب العربي الذي تأسس في القاهرة سنة 1947، تحت قيادة الزعيم «محمد عبد الكريم الخطابي»، الممثل لكل من الحركات القومية التونسية والجزائرية والمغربية، هو من فرض اختيار اللجوء إلى أسلوب الكفاح المسلح وأخذ يحضر لانطلاقه من كل الجوانب ـ البشرية والمادية والمالية إلخ ... معتمدا على التضامن العربي أساسا. وهذا ما يعكس أن توجيه القيادة فيه يرجع إلى البورجوازية الصغيرة والبورجوازية الوطنية عكس ما جرى في الهند الصينية، خاصة في الفيتنام، أين آلت صولتها للطبقة العاملة ممثلة في الحزب الشيوعي الذي كان يقود جبهة تحرير موسعة تشمل الفلاحين الكادحين وجل الفئات الشعبية المضطهدة بزعامة الرئيس «هوشي منه» وبمساندة الاتحاد السوفياتي وقائده الفذ «جوزيف ستالين» في ظروف الحرب الباردة.

بومدين لشلاش

وقد ساهم جيش التحرير الفيتنامي في الكسب إلى صفوفه العديد من المقاتلين المغاربيين والفرنسيين المجندين في الجيش الاستعماري الفرنسي وقيام الحزب الشيوعي الفيتنامي بتكوينهم وتأطيرهم في تنظيم متميز . منذ 1952 بعد زيارة «ليو فيغرس» من قيادة الحزب الشيوعي الفرنسي . تحت إشراف القائد المدعو «بن عومر معروف» من المغرب الأقصى ونائبين جزائريين هما المدعوين «نادبيرت» و«صواب». وحظوا بزيارة كل من «علي يعطه»، الأمين العام للحزب الشيوعي المغربي في 1959، (من أصول جزائرية) و«العربي بوهالي» الأمين الأول للحزب الشيوعي الجزائري في 1960، وتزوجوا بفيتناميات مكونين عائلات انتقلت لاحقا ببلدانهم الأصلية. وأما الشيوعيون الفرنسيون فكان يقودهم النقيب «أدريان طاراغو». وهذه التجربة الفريدة من نوعها كانت بمثابة خزان بشري يمد فروع جيش التحرير المغاربي بمقاتلين ميدانيين مدربين بحنكة لحرب العصابات إلى جانب أكاديميات الدول العربية الحديثة الاستقلال (سوريا، العراق، مصر ...). أما الجيش الفرنسي فقد درب هناك تقنيا ضباطا من جلدتنا وأخضعهم لمحك الاختبار حتى يتأكد من وفائهم، ودفع بهم للصفوف الأمامية مندسين في النويات الأولى المكونة لجيوش البلدان المغاربية المستقلة شكليا، أمثال «محمد أوفقير» وصديقه «محمد زرقيني» وآخرين . أحيانا من الفارين (دون تعميم) . تولوا مناصبا عليا في هرم السلطة، وهم يشكلون نموذجا عسكريا بديلا من «القوة الثالثة» على غرار أخرى في كل الأسلاك المدنية المختلفة (إدارية، سياسية، اجتماعية، اقتصادية...).

كما نعلم، قامت بعض الفصائل المكونة للجنة تحرير المغرب العربي، في كل من تونس والمغرب الأقصى، في منعرج الطريق، عندما اندلع الكفاح المسلح متأخرا في الجزائر وتصاعد ليعم مختلف أرجائها، بالتراجع عن موقفها المبدئي، تحت ضغط الحكومة الفرنسية ونجاحها في سنة 1956 بعزل جيش التحرير الوطني الجزائري عن جناحيه الشرقي والغربي بتحييدهما. فنالت الطبقات البرجوازية والإقطاع ومختلف الفئات الطفيلية شكليا «استقلالا» صوريا معتمدة على إيديولوجية القومية القطرية الشوفينية على حساب الطموح المشروع في الوحدة لشعوب المغرب الكبير. ففي الظروف العالمية لما اصطلح به بالانفراج الدولي بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي، اضطرت الدولة الفرنسية للقيام ببعض التنازلات من أجل تركيز كل طاقة قواتها على مستعمرتها الرئيسية المتمثلة في الجزائر التي كانت تعتبرها «ثلاث مقاطعات» من ترابها وتزامن ذلك مع بداية اكتشاف البترول في صحرائها الشاسعة واستغلاله لفائدة المتروبول.

هذه السياسة الجديدة تفننت الدولة العميقة الفرنسية في ترسيخها وتطويرها في الجزائر بعد اعتلاء الجنرال ديغول السلطة سنة 1958 رغم الأزمة الداخلية التي تسببت فيها للجمهورية الخامسة الناشئة حديثا والتي هزت أركانها، وأدت إلى الاصطدام المسلح مع أنصار «الجزائر فرنسية» خلال سنتي 1961 و1962، فكادت أنتودي بحياة الرئيس الفرنسي. ولم تكن تقتصر استراتيجية الاستعمار الجديد هذه على الجزائر فقط بل على كل المستعمرات الفرنسية السابقة في العالم العربي وإفريقيا. وكانت نتائجها أفضل لصالح فرنسا في كل من تونس والمغرب الأقصى مما هي عليه في الجزائر نظرا لجذرية الثورة الجزائرية نسبيا منذ الاستقلال إلى غاية يومنا.

وتعتبر فترة الرئيس الراحل هواري بومدين من 1965 إلى 1978، رغم الأخطاء المرتكبة، محاولة ناجحة لإتمام الاستقلال السياسي بالتحرر الاقتصادي والاجتماعي بفضل التوجيهات الثورية والتحالف بين جناح الحكم الممثل للديمقراطيين الثوريين والشيوعيين المنظمين في صفوف حزب الطليعة الاشتراكية ابتداء من سنة 1972. والفائدة من تطبيق هذه السياسة التقدمية كانت تعود للعمال والفلاحين الكادحين والجماهير الشعبية عموما وتعيد النظر في مصالح فرنسا التي تضمنتها اتفاقيات «إيفيان» ذات الطابع الاستعماري الجديد.

ففي هذه المرحلة وحتى التي قبلها (عهد الراحل أحمد بن بلة وهو من أصول مغربية)، وهي في الحقيقة قصيرة ومتممة لها، كانت تحاك علنيا وسرا كل المؤامرات والمخططات القذرة من طرف فرنسا وحلفائها . خاصة الكيان الصهيوني . لعرقلة التقارب بين الشعوب المغاربية وزرع الفتن والدسائس، وترتيب النزاعات بين الشعبين الجزائري والمغربي، والنظام الملكي المخزني متورطا فيها منذ البداية، نظرا لارتباطه العضوي بالغرب الرأسمالي والكيان الصهيوني منذ النشأة الأولى. ونزعته التوسعية المتواصلة تجسدت في حرب الرمال على الجزائر سنة 1963. وقد شارك الجيش الجزائري إلى جانب مصر الناصرية في حرب 1967 وقطعت الحكومة الجزائرية علاقاتها الديبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية، ثم مباشرة في 1973 نصرة للقضية الفلسطينية بدعم الاتحاد السوفياتي. ولما وقعت معاهدة «كامب ديفيد» المشؤومة من طرف «أنور السادات»، بادرت الجزائر إلى جانب اليمن وسوريا وليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية بتشكيل كتلة المقاومة العربية ضد الصهيونية والإمبريالية الأمريكية المعروفة بـ «جبهة الصمود والتصدي».

وكما هو معلوم ظلت فرنسا تناور بدعم من حلفائها واغتنمت سنة 1975 فرصة انسحاب اسبانيا من الصحراء الغربية لتشجع النظام المخزني «بالانقضاض على الفريسة» موظفا الشعور القومي الشوفيني ضد الشعب الصحراوي الأعزل، متراجعا عن الاتفاق الثلاثي بينه وبين موريتانيا والجزائر. ففي سنة 1976 راسل حزب الطليعة الاشتراكية الحزب الشيوعي المغربي بمذكرة مطولة مبنية على تحليل ماركسي-لينيني يعلل فيها موقفه المساند لمبدئ تقرير المصير للشعوب. واغتنم الجناح اليميني في النظام الجزائري الغير متجانس فرصة ظرف المشاحنة، لطرد بعض الجزائريين من أصول مغربية مبررا الفعل المشابه كرد على ما قام به النظام المخزني في سنة 1973 ضد بعض الجزائريين القاطنين بالمغرب ومصادرة أملاكهم ... لكن الجناح الثوري في حكومة الرئيس هواري بومدين تفطن للأمر بعد أقل من أسبوع وأصدر قرارا لتسوية الوضعية بمنح الجنسية الجزائرية فورا لهم. ولا زالت هذه المسألة توظف في الدعاية الشوفينية المتبادلة للبورجوازيتين في كلى القطرين. وهذه القضية، في حقيقة الأمر المجهول، تعود لصراع بين عقيدين عضوين في مجلس الثورة (الهيأة العليا) من أجل النفوذ في وهران والناحية الغربية، أحدهما جزائري من أصل مغربي والثاني أصله من الشرق الجزائري، كانا يتنافسان على السلطة وما يترتب عنها من مزايا ومصالح.

ومن الملاحظ أن مسألة الوحدة المغاربية استحالت في عهد الراحل هواري بومدين نظرا لموقفه الثوري التقدمي، القريب من الشيوعيين الجزائريين، وتحالفه مع الرئيس «فيدال كاسترو» الكوبي واعتماده على الدعم السوفياتي. لأن فرنسا كانت تعترض لأي نوع من التقارب بين البلدين لا تشرف عليه من تحت الطاولة. وبمجرد أن تغير التوجه العام الدولة الجزائرية في عهد خليفته من الاشتراكية للرأسمالية تدريجيا وتحول مركز السلطة من البورجوازية الصغيرة إلى البورجوازية، حتى بدأت تطرأ التغيرات في العلاقة بين النظامين وبدأ التقارب بين النظام الفرنسي في عهد الرئيس «فرنسوى ميتيران» والجزائر التي أصبحت تنهج سياسة الانفتاح الجديدة. كما أن التقارب حصل مع الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس «رونالد ريغان». وحتى الوضع الدولي الجديد أخذ يتأرجح بسبب السياسة الجديدة للاتحاد السوفياتي بقيادة المرتد «ميخائيل غورباتشوف».

ففي ظل هذه الأوضاع العالمية الجديدة التي تتميز بتراجع المد الثوري العام نشأ «اتحاد المغرب العربي» سنة 1989 بمباركة المعسكر الرأسمالي والدعم والرضا الفرنسي! وطبعا المولود الجديد كان مبرمج له أن يكون في خدمة الاتحاد الأوروبي ذو الطابع الإمبريالي الذي لا يمكن إصلاحه كما يتوهم «حزب اليسار الأوروبي» الذي ينتمي إليه الحزب الشيوعي الفرنسي الذي تحول إلى تنظيم سياسي اجتماعي-ديمقراطي. وسرعان ما تأزمت العلاقة من جديد بين الجزائر والمغرب الأقصى (اللذين يشكلان العمود الفقري لهذا التكتل الإقليمي) بسبب دائما فرنسا التي افتعلت أزمة جديدة في 1994، طبعا بفضل عملائها (من عناصر القوة الثالثة) المتربصين والقابعين في دواليب النظامين، حتى تدفع الحكومة الجزائرية في فترة عزلة التسعينيات، لإحداث قطيعة أكثر جذرية مع ما تبقى من مكاسب اجتماعية موروثة من حقبة السبعينيات. وطبعا تم تجميد فعلي لهذا الاتحاد المغاربي.

وعلينا أن نتفطن ونعي بقضية حساسة تتمثل في المخطط الفرنسي-الصهيوني الذي يهدف إلى تفكيك وتقسيم كل دولة-أمة من مكونات المغرب الكبير، ويحدث بركانا جيوسياسيا في منطقتنا بتوظيف المسألة الهوياتية والثقافية الأمازغية أو البربرية، كما سبق له في 1930 و1949 أن أثار نزعة الشعوبية بفعل «الظهير البربري» في المغرب الأقصى و«الأزمة البربرية» بالجزائر، محاولا إحداث شرخ في صفوف الحركة الوطنية التحررية. فهذه المرة الأمر يتعلق بأوطاننا التي ضحوا من أجل تحريرها آلاف الشهداء. والصورة تعكس نفسها لما يحدث في أقطار العالم العربي كسوريا وليبيا والعراق والسودان ولبنان واليمن ...

أما مصير شعوب المغرب الكبير، الذي توسع إطاره ليشمل ليبيا وتونس والجزائر والمغرب الأقصى وموريتانيا والصحراء الغربية، فلا يقتصر على إنشاء هيكل لدول تنتهج نظام رأسمالي تابع يخدم مصالح الطبقة البورجوازية الكمبرادورية والطفيلية في الوضع الجديد لعالم متعدد الأقطاب، بل لا يمكن أن يكون في صالح الطبقة العاملة المغاربية والجماهير الشعبية، إلا إذا توفرت شروط الثورة الاجتماعية الجذرية في مختلف أقطاره بقيادة طلائعه الثورية المتمثلة في الشيوعيين (المعتمدين على النظرية الماركسية- اللينينية) وحلفائهم من الوطنيين التقدميين. ومن واجب هؤلاء الثوار المبعثرين أن يلموا شملهم وينسقوا فيما بينهم أعمال مشتركة ويتبادلون الآراء حول برامجهم، ويدرسون جماعيا إرثهم التاريخي المجيد المشترك بصفة نقدية لإنارة درب النضال إلى الأمام صوب هدفهم الأسمى المتمثل في بلوغ مجتمع اشتراكي-شيوعي خال من استغلال الإنسان وعالم يسوده السلم الدائم.

عاشت الأخوة والتضامن بين العمال والجماهير الشعبية المغاربية.

من أجل «اتحاد مغاربي اشتراكي».

النصر والاستقلال للشعب الفلسطيني المقاوم.

وهران، الجزائر، يوم 23 سبتمبر 2025.

في الذكرى الأولى لاستشهاد نضال عبد العال ورفيقيه:

الشعبية تؤكد وفاءها لدمائهم واستمرار المقاومة حتى التحرير والعودة

أكدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أنّه في الذكرى السنوية الأولى لاستشهاد قادتها الأبطال، الرفيق نضال عبد العال، عضو المكتب السياسي، والرفيق القائد عماد عودة، والرفيق الميداني عبد الرحمن عبد العال، تقف الشعبية وقفة وفاء وإجلال أمام قادةٍ خطّوا بدمائهم الطاهرة ملاحم المجد والعزة، وأعطوا لمعنى الانتصار بعده الحقيقي المتجذر في تضحيات غزة وصمودها وعذاباتها، وفي وحدة الميدان الممتدة من فلسطين إلى لبنان و اليمن وسائر ساحات المواجهة.

وقالت الشعبية في بيانها الصادر اليوم الثلاثاء: «لقد أثبت هؤلاء القادة أن الجبهة الشعبية لا تتردد في تقديم خيرة قادتها وأبنائها على مذبح الحرية، وفاءً لشعبها وانتصاراً لكرامته، وأن دماءهم التي سالت في جريمة اغتيال صهيونية جبانة في بيروت فجر الثلاثين من أيلول/سبتمبر 2024، ستظل البوصلة التي ترشد خطانا وتضيء الدرب نحو فلسطين كاملة غير منقوصة، نحو الحرية والعودة والتحرير».

وأضافت الجبهة: «لقد تحولت دماؤهم إلى شاهد على الحقيقة الكبرى: أن الاستشهاد هو حضور أعمق في الوجدان الجمعي لشعبنا وأمتنا، وأن الشهيد أصبح فكرة لا تغيب، ومأثرة تتدفق في عروق المقاومة، فيصير بذرة تنبت ألف مقاتل، وصوتاً صادحاً يُوقظ أمة بأكملها».

وأكدت الجبهة، أنّ استشهاد الرفيق القائد نضال ورفاقه يؤكد عظمة الفداء التي صنعتها مدرسة الجبهة الشعبية، حيث يمتزج الوعي الثوري بالفعل المسلح، ويغدو المناضل مشروع شهيد لا يساوم على أرضه وكرامته. لقد اختاروا التضحية في سبيل الحياة الحرة ومن أجل الانتصار لغزة، وتركوا لنا وصيةً واضحة: إن فلسطين كاملة من نهرها إلى بحرها لا تحرر إلا بالدم والكفاح والإرادة الصلبة، وبوحدة المقاومة والثوريين في العالم.

وبينت الشعبية، أنّ المسيرة التي عَبدتها دماء الشهداء تمضي اليوم أقوى من أي وقت مضى. ففي غزة، حيث يكتب المقاتلون بالدم صمود الأمة، وفي لبنان حيث المقاومة ما زالت قوية ومتماسكة، وفي اليمن تتجسد المعنى الحقيقي لوحدة المصير والإسناد. لتؤكد عظمة الاستشهاد أن هذا الشعب لا ينكسر.

وأوضحت أنّ المعركة المصيرية الجارية الآن على أرض فلسطين وفي جبهات الإسناد المختلفة، تؤكد بوضوح أن الصراع مع هذا الكيان الغاصب هو قضية كل الأمة وكل أحرار العالم، وبعد انتصار السردية الفلسطينية على السردية الصهيونية المنغمسة بالإبادة والتطهير العرقي، وانكشاف الحقيقة أمام العالم أجمع، يتبين أن هذا الكيان الصهيوني كيان مجرم مارق، والولايات المتحدة رأس الشر في العالم، تغذي العدوان وتشرعن الجرائم.

لكن المقاومة الممتدة من فلسطين إلى لبنان، ومن اليمن إلى العراق وإيران، تنسج اليوم خيوط المعادلة الجديدة، وتؤكد أن زمن الهيمنة يتراجع أمام وعي الشعوب وإصرارها، وعودة فلسطين كبوصلة مركزية في وجدان الأمة والأحرار.

وشددت الجبهة على أنّه رغم كل المخططات التصفوية التي تستهدف فلسطين وغزة، ورغم دعم الإمبريالية الأمريكية للعدو الصهيوني، نؤكد أنه لا خوف على المقاومة، فالمقاومة باقية متجذرة في الأرض والوجدان، ومهما كانت الخيارات صعبة، ستصمد الإرادة الثورية للشعب والمقاومة أمام كل محاولات النيل من الحقوق، وتحافظ على قدرة الجماهير على المواجهة حتى تحقيق الأهداف الوطنية، وفي ظل هذه اللحظة التاريخية المصيرية، تكمن الأهمية القصوى في توقف الإبادة في قطاع غزة، فغزة بشعبها ومقاومتها ستظل اليوم التالي مهما كثرت المؤامرات وصعُبت الظروف.

وتابعت الجبهة: «نستحضر في الشهداء القادة معاني الالتزام الثوري، ونستمد من عزيمتهم الطاقة لمواصلة الطريق، فالرفيق القائد نضال عبد العال كان المثقف المقاتل الذي لم يكل من الحلم بالعودة إلى قريته الغابسية، والرفيق القائد عماد عودة كان عماداً حقيقياً للعودة الى قريته صفورية، يكتب بصلابته وفاء المخيم وصموده، والرفيق البطل عبد الرحمن كان زهرة الشباب التي نذرت العمر القصير لفلسطين والحرية. هؤلاء الثلاثة، بما حملوه من فكر وبندقية، أصبحوا أيقونات على درب النصر، ليلتحقوا بقافلة طويلة من الشهداء الذين نذروا حياتهم من أجل فلسطين والمقاومة».

وجددت الجبهة الشعبية عهدها لدماء القادة الشهداء، مؤكدةً أن خيار المقاومة بكل أشكالها سيظل السبيل الوحيد لمواجهة العدو، وأن توحيد الشعوب والأحرار في العالم هو الرد الأمثل على جرائم الاحتلال، مشددة على أنّها ستواصل الكفاح حتى ترى فلسطين من بحرها إلى نهرها حرة محررة، وحتى تتحقق عودة اللاجئين إلى القرى والمدن التي هُجروا منها قسراً.

عن الهدف الإخبارية - قطاع غزة

الاعتراف بفلسطين: شهادة ميلاد أم وفاة للمصداقية الدولية؟

جمال كنج (*)

في الدورة الحاليه للجمعية العامة للأمم المتحدة، انضمت فرنسا وبريطانيا وكندا وأستراليا إلى أكثر من 150 دولة اعترفت رسميًا بدولة فلسطين. على الورق، يبدو هذا الحدث تاريخيًا، إذ إن عدد الدول التي تعترف ب فلسطين يفوق بكثير تلك التي تعترف بدولة الكيان. لكن الاعتراف، ما لم يُترجم إلى خطوات عملية على الأرض، سيبقى مجرد حبر على ورق، و يترك الفلسطينيين وحدهم في مواجهة الاحتلال البغيض.

ردًا على هذه الموجة الجديدة من الاعترافات، هددت دولة الكيان بضم الضفة الغربية. فلعقود مضت، تحولت الضفة إلى شبكة من المستوطنات اليهودية المقامة على أراض فلسطينية مسلوبة، وذلك بدعم وتمويل من الحكومات الغربية، في ظل احتلال عسكري ونظام فصل عنصري. إن أي ضم جديد لن يكون سوى نتيجة مباشرة لسياسات الغرب المتواطئة والتطبيع العربي مع الصهاينه، في نفس الوقت الذي يواصل المجتمع الدولي غض الطرف عن انتهاكات دولة الكيان للقانون الدولي دون رادع.

في الولايات المتحدة، أحاط ترامب نفسه بموظفين أكثر ولاءً لتل أبيب من ولائهم لبلادهم، ليصبح البيت الأبيض أسيرًا لإملاءات نتنياهو. وتبنت إدارته الرواية الدعائية الصهيونية التي تُحمّل الفلسطينيين وحدهم مسؤولية فشل وقف إطلاق النار، بينما تمنح دولة الكيان مزيدًا من الوقت لمواصلة تجويع غزة، وتنفيذ إبادة جماعية، وفرض تغيير ديمغرافي في الضفة الغربية.

أما لقاء ترامب ونتنياهو المرتقب يوم الاثنين فلن يكون إلا فصل جديد من مسرحية مكررة لوقف إطلاق النار، ان هذه الخطة المكوّنة من 21 نقطة المطروحة من قبل ترامب أقرب إلى تبني وجه النظر الصهيونيه منه إلى خطه توفيقية. ورغم ذلك، فمن المتوقع ان يحمل نتنياهو لائحة طويلة من الملاحظات والشروط التعجيزية بعد ان حصل ترامب على قبول إيجابي من قبل العديد من القاده العرب والمسلمين. عندها لن يكون هناك شك بان ترامب سيتبنى شروط النتن ياهو، و يوجّه من جديد أصابع الاتهام إلى الفلسطينيين ، كما فعل سابقا بعد ان خرق الطرف الصهيوني وقف إطلاق النار في 2 مارس الماضي.

وعلى مدى عقود، ورغم انقساماتهم العميقة في السياسة الداخلية، ظل المشرّعون والإدارات الأمريكية موحدين، فقط في خضوعهم لدولة الكيان ولوبياتها. ففي الوقت الذي يتصارعون فيه،اليوم، على الميزانية العامه، يتفقون بالإجماع في نفس الميزانية، على اقتراض المليارات لتسليح دولة الكيان التي توفر التعليم والصحة المجانية لمواطنيها، بينما يعجز المشرعون الأميركيون علي الاتفاق لاقتراض الأموال لضمان الحقوق نفسها للمواطن الأمريكي.

عوده إلى الدول التي اعترفت بفلسطين، على هذه الدول أن تقف بشكل عملي في وجه أي محاولة من دولة الكيان لضم أراض فلسطينية باعتبارها اعتداءً على سيادة دولة اعترفت بها هذه الدول نفسها. وإلا فإن الاعتراف لن يتجاوز كونه لفتة رمزية أو حمله علاقات عامه لإرضاء ضمير ميت. الاعتراف الحقيقي يقتضي مواجهة جرائم المستوطنين المسلحين، الذين، بدعم الجيش وبتشجيع من وزراء عنصريين، يروّعون القرى الفلسطينية، ويحرقون البيوت وحقول الزيتون في الضفه الغربية.

الجزء المكمل

رغم ان هذا الاعتراف قد يعكس أيضًا حالة من الإحباط لدى بعض من هذه الدول لاستخدام دولة الكيان التجويع كسلاح ضد 2.3 مليون فلسطيني في غزة. لكن هذا الاعتراف، بغض النظر عن دوافعه، يجب ألا يغفر للغرب عقود من التواطؤ: فقد سلحت أوروبا دولة الكيان، ودعمت احتلالها، وعلى دوام العامين الأخيرين تسترت هذه الدول على مجازر الاباده تحت ذريعة "الدفاع عن النفس"، وتغاضت عن تفشي المجاعة بين أطفال غزة حتى فوات الأوان.

سياسيا، منحت هذه الحكومات سابقا الحركه الصهيونيه أداة إضافية للرقابة على المواقف السياسية في الغرب عبر تبني هذه الدول تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست (IHRA) لمعاداة السامية، الذي يخلط عمدًا بين اليهودية والدولة العبرية. بعيدًا عن حماية اليهود في دولهم، تحوّل هذا التعريف إلى سلاح سياسي في الغرب لإسكات المثقفين المنتقدين لدولة الكيان، وكذلك إلى تشجيع الغطرسة الصهيونيه وتماديها بارتكاب جرائم حرب بمنأى عن المساءلة الأممية.

لقد وُعد الفلسطينيون بمسار لدولة عند توقيع اتفاقيات أوسلو عام 1993، وخاضوا مفاوضات امتدت لثلاثة عقود بلا نتيجة، فيما واصلت دولة الكيان تغيير البنية الديمغرافية وسرقة الأرض في محاولة لمحو فلسطين من الخريطة.

وعليه، فإن الدول التي اعترفت بفلسطين أمام امتحانين لإثبات مصداقيتها:

1. اتخاذ خطوات ملموسة لفرض قيام الدولة الفلسطينية، من خلال:
   - تعليق العلاقات التجارية والثقافية والعسكرية والدبلوماسية مع دولة الكيان حتى تلتزم بالقانون الدولي.
   - حظر دخول منتجات المستوطنات غير الشرعية إلى أسواقها.
   - فرض عقوبات على المستوطنين، تشمل تجميد الأصول وحظر السفر والمساءلة الجنائية.
   - تنسيق عقوبات فورية إذا أقدمت دولة الكيان على ضم أي ارض فلسطينية.
   - دعم ملاحقة دولة الكيان سياسيًا وقانونيًا أمام المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية بجرائم الفصل العنصري والإبادة والتطهير العرقي.
2. أو التخلي عن وهم "حل الدولتين"، والمطالبة بدولة ديمقراطية واحدة يعيش فيها الفلسطينيون واليهود كمواطنين متساوين، تحت قانون موحد، وبحقوق وضمانات مساوية كتلك التي يتمتع بها اليهود في اوروبا والولايات المتحدة.

إن الاعتراف بفلسطين ليس منّة ولا صدقة، بل حق أصيل غير قابل للتصرف. أما الاحتفال بالاعتراف دون خطوات عملية لإنهاء الاحتلال، فيكشف زيف شعارات الغرب ونفاقه السياسي.

فعلى مدى 77 عامًا، عانى الفلسطينيون النفي والمجازر وخيبات الوعود. غزة أبيدت، اللاجئون يتوارثون المعاناة في المخيمات، والضفة تنزف تحت إرهاب المستوطنين. الضم لم يعد مجرد تهديد، بل أصبح واقعًا قائمًا. واليوم، على الدول التي اعترفت بدوله فلسطين أن تحسم قرارها: هل سيكون اعترافها بفلسطين شهادة ميلاد لدولة ذات سيادة، أم شهادة وفاة للمصداقية الدولية؟

(*) كاتب فلسطيني مقيم بأمريكا

عن بوابة الهدف

ورقة سياسية للحزب الشيوعي السوداني حول بيان الرباعية

تنبع أهمية بيان الرباعية "الولايات المتحدة الأمريكية، والإمارات، العربية، والسعودية، ومصر" من كونه صادر عن أكثر الدول المعنية ومنغمسة بثقلها في حرب السودان بغية تنفيذ مشروع سياسي اجتماعي مشترك هو الإجهاز على ثورة ديسمبر 2018 للعودة لمسار الهبوط الناعم، ومن جانب آخر يديرون الصراع فيما بينهم تنافسًا على الغلبة والظفر بالنفوذ على السودان وموارده الغنية في اليوم التالي للحرب وتوظيف موقع السودان الجيوسياسي للهيمنة على الثروات البكرة في أفريقيا وللإشراف من فوقه على الممر التجاري الهام، البحر الأحمر؛ مما ورط الدول الأربعة، أصحاب البيان، في استطالة الحرب في السودان لعامين ونيف.

عنى صدور بيانهم عن وصولهم لقناعة تامة عن عدم جدوى الحرب أداة واختيارهم الكف عن دعم أطراف الحرب وتمويلهم بالسلاح والعتاد الحربي والمسيرات والمساعدات اللوجستية والاستخباراتية ووقف الدفاع عنهم في المنظمات، والمحافل الدولية والإقليمية، التي يعتبر الحزب تنفيذها على الأعرض عاملًا أساسيًا وضروريًا في وقف الحرب في السودان.

ورد في بيان الرباعية بعض المواقف الإيجابية تتجاوب مع مصالح ومطالب شعب السودان من وقف للحرب ومحاصرة تداعياتها وفتح الممرات لتوصيل الإغاثة والحفاظ على وحدة السودان والعمل بجدية في جعل مبادرات وقف الحرب واقعًا على الأرض... الخ وهي مطالب مستحقة دعا لها الحزب وشعبنا تحت أنين ويلات الحرب، منذ اندلاع الحرب في أبريل 2023 ولم تجد أذنًا صاغية ولا تجاوبًا من المجتمع الدولي والإقليمي.

بعد مرور عامين على الحرب، ومعاناة مهولة من أهل السودان من حرب، وصفت بأسوأ كارثة إنسانية في التاريخ الحديث؛ استجدت ظروف وعوامل موضوعية وذاتية، سياسية وأمنية، فرضت نفسها في المشهد السياسي، دعت الرباعية للامتثال للواقع وإصدار بيانها؛ يجملها الحزب في:

-1 صمود شعب السودان أمام ويلات الحرب لفترة ثلاثون شهرًا، متصديًا للتآمر على ثورته، ورفض الإذعان لمرامي أعدائه من الحرب، في إرباك استقراره المكاني والنفسي وتفكيك النسيج الاجتماعي ببث ثقافة كراهية الغير، الآخر اثنيًا وثقافيًا وجهويًا، مما استعصى على أعداء الثورة بالداخل والخارج كسر إرادة الشعب للتخلي عن الثورة وغاياتها، في ديمقراطية شاملة ومساواة في المواطنة وتحرير جذري من نفوذ الخارج للنهوض بالوطن، ومفارقة لمسار الأزمة العامة التي ألمت بالسودان من بداية استقلاله الوطني.

معلوم أن أمريكا وحلفاءها راهنوا على استثمار الحرب، واستغلال الرعب والخوف الناتجين عنها لترويع شعبنا، لالتزام الصمت حيال نهب موارده والاستيلاء على الأراضي الواسعة الخصبة، وللقبول بالقهر الممارس عليه استئثارًا لوقف الحرب حظوًا لسلام وأمن مؤقتين، زائفين، دون حل جذري لأسباب الحرب. خبر شعب السودان خطل هذا النهج وأيقن أن الحرب تعاود الاندلاع إما عن رغبة أعداء الشعب في زعزعة استقرار الوطن لخدمة مآربهم أو نتيجة لدوران الأزمة التي لم تجد حلا في تجاه التاريخ.

2 إصرار الشعب على عدم إضفاء أي شرعية منه على حكومتي الأمر الواقع في بورتسودان ونيالا، وبهذه الخطوة أسس الشعب لانتصار واسترداد الثورة؛ بجانب موقفه الثابت المصمم على حجب الشرعية عن أي حكومة لاحقة تنتج عن الحرب.

معلوم أن الشعب هو صاحب السيادة، ولا شرعية لأية حكومة لم يفوضها أو يوكلها للقيام بمهمة إدارة شؤونه والوطن؛ تحمل هذه الحكومة التفويض إما عن طريق انتخابات عامة حرة ونزيهة معتمدة من الشعب أو عبر التوكيل من ثورة شعبية تعينها قوى الثورة لإدارة الوطن لفترة مؤقتة انتقالية محدودة زمنيًا، تنفذ خلالها إصلاحات هيكلية وبنيوية سياسية اجتماعية متوافق عليها تعكس توجهات الثورة؛ والتمهيد لإجراء انتخابات عامة حرة ونزيهة تسلم عبرها السلطة لحكومة مفوضة انتخابًا من الشعب، ترسيخًا لمبدأ التداول السلمي الديمقراطي للسلطة. بالطبع لا شرعية لحكومة تفرض نفسها عبر انقلاب على الشعب أو نتاجًا لحرب هدفت للإجهاز على ثورة شعب وانتهكت سيادته على وطنه متواطئة مع قوى أجنبية.

-3 الإصابة بالإعياء ورهق طرفي الحرب وحلفائهم من طول أمد الحرب دون تحقيق مرماهم الأساس، إخماد جذوة ثورة ديسمبر العميقة الأهداف.

-4 ارتفاع معدل الخطر من تحول الحروب الدائرة في المنطقة إلى حرب إقليمية شاملة تنتج عن تصادم مصالح ومطامع دول عظمى وارتفاع وتائر التنافس على النفوذ وموارد المنطقة وأفريقيا.

بيان الرباعية استوعب المستجدات ووضعها في الحسبان عند صياغة البيان المشترك دون التخلي الكامل عن هدفهم الاستراتيجي، الإجهاز على الثورة في نهاية المطاف وتمكين القوى الموالية لهم في الحكم؛ مما دعاها للسعي للوصول إلى صيغة تسويات ترتب وترجح كفة ميزان القوى في خدمة مصالحهم وتمكين حلفائهم حاضرًا ومستقبلا في حكم السودان.

بموجب الاتفاق الجماعي المقترح للمدنيين في البيان يتم تكوين حكومة مدنية موالية لهم في غياب الشعب وتشتت قوى الثورة الناتج عن الحرب.

تدير الحكومة المنتقاة السودان في فترة انتقالية محددة (مقترح عامين)، تقوم حسب البيان ب:

• الحفاظ على وحدة الوطن، واجراء إصلاحات (شكلية) على بنية الدولة، مع الحفاظ على السياسات المعادية لمصالح الشعب ومواصلة السير على نهج الليبرالية الجديدة. معلوم أن قوى رأس المال العالمي لا تمانع في استبدال نظام شمولي قمعي لفظه شعبه بحكومة مدنية تنتهج الليبرالية الجديدة؛ وتخدم مصالحهم.

• العمل على إعادة إعمار ما دمرته الحرب، والإشراف على عودة النازحين واللاجئين السودانيين من جراء الحرب للديار، وتؤمن لهم الحد الأدنى من الخدمات الضرورية.

• إجراء إصلاحات في الجيش وإدماج المليشيات والحركات المسلحة في القوات النظامية وصولا لقوات مسلحة موحدة شكلًا، وعلى الواقع تدين بولاءات متعددة بحيث يضمن كل طرف مشارك في الصفقة تأمين عدم تغول أي طرف أو أطراف على غنائمه وكسبه في صفقة السلام التي وضعت على معيار توازنات القوى بجانب حماية الجيش الموحد والقوات النظامية مصالحهم جميعًا من ثورة شعب.

• التحضير وإجراء انتخابات خلال فترة قصيرة محددة لفترة انتقالية برقابة محلية وإقليمية ودولية (زائفة) وتحت إشراف أجهزة دولة عامة مدموغة بالفساد من بقايا تمكين الدولة العميقة لنظام الانقاذ المدحور.

• تفصل الأجهزة الفاسدة الانتخابات العامة على مقاس فوز التحالف الجديد لفئات الرأسمالية الطفيلية بمختلف مشاربهم السياسية والفكرية، والذي يضم الفئات القديمة علاوة على تنظيمات سياسية تقودها فئات من البرجوازية الصغيرة خادمة للرأسمال الإقليمي والدولي؛ وتواقة للثراء ومراكمة رأس المال من فوق السلطة.

• بفوز التحالف الجديد في الانتخابات العامة وعودة الرأسمالية الطفيلية لحكم السودان؛ يزعم أعداء الثورة كسبهم شرعية عبر صناديق الانتخابات؛ والاحتفاء بإنجازهم المهمة الأساسية للحرب، الإجهاز على ثورة ديسمبر.

× موقف الحزب مما ورد في بيان الرباعية:

– يقدر الحزب ما توصلت إليه الرباعية من قناعات وردت في بيانها، نورد هنا جانبًا منها:

لا يوجد حل عسكري. والوضع الراهن يخلق معاناة غير مقبولة ومخاطر تهدد السلام العالمي.

وقف الدعم العسكري الخارجي أمر أساسي لإنهاء الحرب.

الضغط على جميع أطراف الصراع لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية.

سلامة السودان ووحدته وسيادة أراضيه.

مستقبل الحكم في السودان متروك للشعب السوداني ليقرر من خلاله عملية انتقالية شاملة وشفافة لا تخضع لسيطرة أي طرف محارب. يضيف الحزب لما أورده البيان: [ودون تدخل أجنبي].

على جميع أطراف الصراع تسهيل وصول المساعدات الإنسانية والسريعة الآمنة وغير المعوقة إلى جميع أنحاء السودان ومن خلال جميع الطرق.

لا يمكن أن يملئ مستقبل السودان الجماعات المتطرفة الضيقة، التي هي جزء من جماعة الإخوان المسلمين، أو مرتبطة بها بشكل واضح...

وغيرها من مواقف إيجابية وردت في البيان:

– سيعمل الحزب بإيجابية مع كل ما ورد من مواقف تخدم مصالح الشعب مثل وقف الحرب وإعانة المواطنين على الاستقرار والتعافي من كل ما جلبته ونتج عن الحرب من مآسي... الخ.

النضال مع الجماهير لجعل ما ورد واقعًا ملموسًا في حياة الشعب وصون أمن عودة النازحين واللاجئين وضمان سلامتهم في ديارهم.

الحفاظ على وحدة الوطن وسيادته.

– النضال مع الجماهير لإكمال وإنجاز ما لم يرد من مطالب الشعب في البيان:

تحسين الوضع المعيشي والحياتي للمواطنين، وتوفير الخدمات الضرورية وتعويض الفاقد التربوي لسنين الحرب.

إيقاف ومراجعة عمليات خصخصة مؤسسات ومرافق الدولة الإنتاجية والخدمية.

العودة لتقاليد العمل النقابي السوداني، واعتماد نقابة الفئة.

استعادة حركة المزارعين الديمقراطية وإلغاء قانون تنظيمات أصحاب الإنتاج الزراعي والحيواني 2011 المعدل 2014.

عدم الإفلات من العقاب وتقديم ـــ للمحاكمة ـــ كل من قوض الدستور وأسهم في شعل الحرب، وارتكب جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، وكل من أضر بالشعب والوطن أو فرط في سيادة وموارد السودان.

• جبر ضرر المتضررين وتعويضهم ماديًا ومعنويًا.

• تسليم المطلوبين من المحكمة الجنائية الدولية.

مكافحة الفساد، واستعادة الأموال المنهوبة، وتفكيك وتصفية آثار نظام الانقاذ المدحور.

مراجعة كل الاتفاقيات والمعاهدات الخارجية، التي أبرمت في عهد الانقاذ المدحور وفي غياب مؤسسات السلطة الشرعية المنتخبة ديمقراطيًا من شعب السودان.

مراجعة قانون الاستثمارات وإعادة النظر في كل اتفاقيات الاستثمارات الأجنبية التي أبرمت في فترة نظام الانقاذ المدحور وما تلاها من فترة انتقالية بعد الثورة وبعد انقلاب أكتوبر 2021 وأثناء حرب أكتوبر 2023.

تبني علاقات خارجية قائمة على الندية وتبادل المنافع مع الشعوب والدول ورفض التدخل الخارجي في شؤون الوطن الداخلية.

يواصل الحزب النضال من أجل استرداد الثورة وإكمال مشروعها الوطني والديمقراطي الشامل والتحرر الوطني الجذري.

مواصلة بناء الجبهة الجماهيرية القاعدية العريضة لوقف الحرب واسترداد الثورة.

إحياء مواثيق الثورة والإعلان السياسي الموقع من قوى الثورة في 3 يناير 2019 (مع وضع المستجدات في الاعتبار).

تأسيس الدولة المدنية الديمقراطية، قوامها المواطنة في الحقوق والواجبات والمساواة بين مواطني السودان وإجلال التنوع.

إحداث تحولات عميقة في بنية السلطة والثروة منحازة للمنتجين والعمل الإنتاجي ومحاربة كافة أشكال العمل الطفيلي.

تبني نهج الاقتصاد المختلط والتخطيط الاقتصادي الاجتماعي اللذان نادت بهما مواثيق وبرنامج ثورة ديسمبر 2018.

• الاعتماد على الذات والاكتفاء من الغذاء.

• تنمية متوازنة وعدالة اجتماعية وتكامل بين أقاليم السودان.

تمكين شعب السودان من أن يكون صاحبًا وسيدًا لقراره، يمارس حقه في البت ورسم حاضر ومستقبل السودان.

• يتم ذلك بإبتدار حوارات مفتوحة حول قضايا مصيرية، بين السودانيين والسودانيات طوال الفترة الانتقالية بعد استرداد الثورة؛ تعلن وتبث الحوارات بمختلف أشكال ووسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي؛ تمهيدًا لعقد مؤتمر دستوري قومي في نهاية الفترة الانتقالية يتوافق فيه السودانيون على كيف يحكمون وطنهم المشترك ووضع ملامح دستور السودان الذي يصاغ فنيًا ويجاز في استفتاء شعبي.

• ترسيخ مبدأ التداول السلمي الديمقراطي للسلطة.

• تحقيق العدالة واستدامة السلام وتكريس الديمقراطية الشاملة في بلادنا.

مفارقة مسار الأزمة العامة واختفاء مظاهرها، التخلف، والفقر، والتنمية غير المتوازنة والحروب الداخلية والخلاص من الدائرة الشريرة، والتبعية للخارج، مما يهيئ نهوض السودان وارتقاء حياة شعبه.

التتمة ص12

× تصعيد الحركة الجماهيرية لوقف الحرب واستعادة مسار الثورة:

– تكوين المجالس ومنابر جماهيرية قاعدية من قوى الثورة في كافة المجالات وعلى مستوى الحي والقرية والمدينة والمحلية والولاية والمركز. تناضل الجماهير من فوق المنابر لانتزاع الحقوق ووقف الانتهاكات على النفس والممتلكات الخاصة، والتصدي لخصخصة مؤسسات ومرافق الدولة الإنتاجية والتفريط في الموارد، ولصون مجانية التعليم والصحة، ولتوفير دعم الدولة الخدمات العامة الضرورية وحماية وتحسين البيئة؛ ولمنع الاعتداء والاستيلاء على الأرض والمرعى؛ ولتحسين الحياة والوضع المعيشي؛ والعيش بكرامة.

• التنسيق بين المجالس أفقيًا ورأسيًا مع الحفاظ على استقلالية وديمقراطية المجالس والمنابر في كل المستويات وصولا لنضال مشترك يضمهم؛ يربط القضية الخاصة بالصراع السياسي الاجتماعي بالعام.

• قد تختلف مسميات المجالس والمنابر غير أن كلها تصب في مجرى واحد وهو رص الصف وتوحيد كلمة جماهير كل منبر على حدة حول قضاياهم وانتزاع الحقوق؛ التضامن، وتنسيق المواقف.

• ابتدار المجالس والمنابر عمل مشترك في القضايا ذات الصبغة المشتركة والعامة وصولا لتكوين الجبهة الجماهيرية القاعدية الواسعة لوقف الحرب واسترداد الثورة.

*** مرامي الخارج في السودان:**

– يعول الحزب على استنهاض حركة الجماهير باعتبارهم العامل الحاسم في وقف الحرب واستعادة مسار الثورة، ويعتبر دور الخارج عاملا مساعدًا.

– معلوم أن مصالح الدول التي تسلح طرفي الحرب، تكمن في نهب ثروات البلاد وموارده؛ وفتح حدود بلادنا دون كوابح لحركة رأس المال والسلع والأرباح؛ الحفاظ على دور السودان في تقسيم العمل الدولي منتجًا للمواد الخام ومستهلكًا لمنتوجات السوق العالمي، في تجارة غير متكافئة تسبب عجزًا واسعًا في موازين التجارة والمدفوعات، ومن ثم إغراقنا في ديون لا فكاك منها، نورثها للأجيال، تفرض على بلادنا علاقات الدائن والمدين، واستدامة التبعية للرأسمال العالمي.

– نضال الجماهير طريق النصر:

• يكمن الحل في النضال الداخلي، وهو الحاسم في ترسيخ الحكم المدني الديمقراطي والتحرر الوطني وتحقيق العدالة واستدامة السلام.

• يعتبر شعبنا بتجارب ودروس الماضي لمنع تكرار الفشل والتسويات التي تعيد إنتاج الأزمة، وملازمة الحرب بلادنا، مهددة لوحدة الوطن، مما يجعل من اخص مهام الحركة الجماهيرية إسقاط حكومتي بورتسودان ونيالا، وقيام حكومة مدنية ديمقراطية تحقق مهام وأهداف الثورة.

• وقف الحرب فعلا لا قولا، وضمان وصول الإغاثات والإعانات للمتضررين واستعادة مسار الثورة.

• عودة النازحين لمنازلهم وقراهم ومدنهم وجبر الضرر؛ إعمار مناطقهم بتوفير الأمن وتمكينهم من زراعة الأراضي والحواكير والرعي بسلام في السهول لتسهيل وتحسين أوضاعهم المعيشية والاقتصادية ومفارقة الجوع، وتوفير خدمات الكهرباء والمياه والإنترنت والتعليم والصحة والدواء.

– مهام إسعافية وعاجلة:

تعمل الحكومة الانتقالية على:

جبر الضرر وتعويض المواطنين الذين تضررت مساكنهم بالكامل أو جزئيًا ومساعدتهم بتوفير مواد البناء والصيانة و"الاثاثات" الضرورية بأسعار مدعومة من الدولة لخفض سعر التكلفة للأسر المتضررة، لتتمكن من العودة سريعًا لحالة الاستقرار ولحياة كريمة بعد طول معاناة.

توفير الرعاية الكاملة وتوفير العلاج اللازم المستحق لأصحاب الإعاقة والجرحى، مدنيين وعسكريين، وإعادة تأهيلهم نفسيًا للاندماج في مجتمعاتهم. وإيجاد سبل كسب عيش كريم لهم.

المحاكمة وإنزال أشد العقوبات لجناة الاغتصاب وللآمرين باستخدام العنف الجنسي سلاح في الحرب. التأهيل النفسي للضحايا.

مراجعة ومتابعة أوضاع وأحوال أسر شهداء الثورة، ومعالجة المعاقين والجرحى، الذين تقطعت مسارات علاجهم وتأهيلهم لممارسة حياتهم نتيجة قصور في الفترة الانتقالية أو لاندلاع الحرب في ١٥ أبريل ٢٠٢٣. العمل على تلبية حاجاتهم الآنية وتأمين المستقبل بحيث تتحقق طموحاتهم العامة والخاصة.

إعادة النظر ومراجعة أداء اللجان التي كونت للتقصي والتحقيق

في قضايا هامة مختلفة. حسم القضايا المرجأة هام لتحقيق العدالة الناجزة وتأمين مسار الثورة. يخص بالذكر القضية الكبرى؛ فض ساحة الاعتصام أمام القيادة العامة.

– التنوع ثراء لمن يعي:

فتح الآفاق لثقافات قوميات السودان وتكوين مجلس قومي لها، توفر له قدرات وإمكانات مادية ومالية تكفي وتعين على الارتقاء بمجتمعات السودان، وإبراز التنوع الذي يتمتع به شعبنا ودوره المرتجى في إثراء حياة السودانيين. نشر الوعي وبث المعرفة وثقافة التسامح والتعاون واحترام الآخر.

• دمقرطة التعليم وكفالته لجميع من هم في سن التعليم وضمان مجانية التعليم العام، وتكثيف العناية بالتعليم الفني العام وما فوقه.

• إصلاح جذري لمناهج التربية والتعليم في المدارس العامة.

• تعويض الفاقد التربوي الناتج عن سنوات الحرب، وتأسيس مراكز لتدريب وتأهيل وترقية قدرات ومهارات الشباب الفنية والأدبية.

• نشر مدارس محو الأمية الأبجدية والوظيفية والقضاء التام على عار الأمية.

• تأهيل وضمان استقلالية الجامعات ومراكز الأبحاث وربطها بمقاصد التنمية.

• تأسيس بنية تحتية ونشر أدوات وآليات ووسائل الثقافة في عموم البلاد.

• إعادة تأهيل المسارح وبنيات العرض القائمة وتوسيع نشرها في أقاليم السودان وكذلك كليات ومعاهد الإبداع والفن.

• تشجيع الإنتاج الثقافي والإبداعي، وحفز المبدعين والفنانين على الإنتاج الفني والمشاركات الخارجية وتوفير دور للعرض؛ للارتقاء بالجمال والذوق الفني لشعب السودان.

• الارتقاء بحياة المبدعين والأدباء والفنانين وضمان معاشهم وتكريمهم من الدولة.

إصلاح قوات الشعب المسلحة وبقية القوات النظامية:

• تكوين جيش مهني قومي واحد بعقيدة دفاعية يعمل تحت أمرة الحكومة المدنية، بوصفه أحد أجهزة الخدمة العامة.

• حل كل المليشيات والحركات المسلحة وفق الترتيبات الأمنية الدولية؛ تهيئ ضباط وأفراد المليشيات المحلولة للاندماج في المجتمع.

• إزالة تمكين النظام المدحور داخل قوات الشعب المسلحة والشرطة والأمن والاستخبارات العسكرية.

• إعادة هيكلة الشرطة وجهاز الأمن وقصر مهامه على جمع المعلومات وتقديمها للمختصين. ولا يوكل له أي مهام تنفيذية.

الالتزام بالمواثيق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، وإطلاق الحريات العامة ومكافحة التعصب فكرًا وممارسة.

إصلاح أجهزة العدل والقانون:

• إصلاح أجهزة العدل وضمان استقلال القضاء مهنيًا وإداريًا وماليًا، وحيادية النيابة العامة ومكتب المراجع العام.

• إصلاح النظام القانوني وتكريس مبدئي سيادة حكم القانون والمساواة أمامه.

• إلغاء كل القوانين المقيدة للحريات وكفالة حرية الإعلام والصحافة. وإلغاء قانون نقابة المنشآة، وإجازة القانون الديمقراطي البديل الذي ارتضته جموع العاملين في بداية الفترة الانتقالية لثورة ديسمبر 2018 والقائم على تقاليد الحركة النقابية السودانية.

• إطلاق سراح المسجونين والمعتقلين السياسيين والنقابيين ونشطاء لجان المقاومة والطوارئ الموقوفين في معتقلات مخفية من الجمهور خاصة بطرفي الحرب.

• الكشف عن مواقع المختفين قسرًا وتسليمهم لذويهم وجبر الضرر.

• تثبيت مبدأ عدم الإفلات من العقاب وتسليم البشير والمطلوبين معه للمحكمة الجنائية الدولية. يلحق بهم كل من ارتكب أثناء الحرب جرائم الإبادة، والحرب والجرائم ضد الإنسانية. تقديم، للمحكمة، كل من أضر بالشعب والوطن.

الاقتصاد جواد السياسة والتنمية:

نتجت عن الحرب تحديات كبيرة تواجه قوى الثورة في صعيد الاقتصاد وجبهة المال مما يتطلب مواجهتها بروح ثورية لا تلين أمام المصاعب، الاعتماد على الذات في المقام الأول.

عقد مؤتمر اقتصادي لخبراء ورجال اقتصاد منحازين للثورة لوضع توصياتهم في اتجاه:

• شحذ القدرات الذاتية لإعادة الإعمار وتوفير الخدمات والتنمية في المقام الأول.

• استدعاء المنظمات الدولية والإقليمية لتقديم العون المطلوب لإعادة الإعمار.

• تفجير الطاقات الكامنة التي لا حدود لها في الشعب والثورة.

• حصر وإحكام السيطرة على موارد السودان المشهودة والكامنة بالقوة واستغلالها في إعادة الإعمار وإصلاح وترميم البنيات التحتية للإنتاج والنقل والخدمات والتنمية.

قفل مكامن الفساد في أجهزة الدولة الرقابية وقطاعات تحصيل موارد الدولة المالية.

• التصدي الحازم لعصابات ومافيا تهريب الذهب والمعادن النفيسة والإنتاج الزراعي والحيواني والآثار.

• عدم التهاون في استرداد أموال الدولة المنهوبة في الداخل ومن الخارج.

تبني الاقتصاد المختلط والتخطيط الاقتصادي الاجتماعي وريادة قطاع الدولة وتحفيز الحركة التعاونية وتشجيع القطاع الخاص الوطني العامل في الإنتاج واستقطاب الاستثمار الأجنبي في خدمة التخطيط التنموي للبلاد.

إصلاح الاقتصاد وتوظيف الموارد في خدمة نهج الاعتماد على الذات والاكتفاء من الغذاء.

زيادة الصرف على مراكز الأبحاث ودراسات التنمية والخدمات.

تركيز الأسعار ودعم الدولة للسلع الضرورية للحياة وتوفير التعليم العام للجميع مجانا باعتباره حق إنساني واستثمار بشري؛ كفالة الصحة العامة وتأهيل مراكز الشفاء، ومجانية العلاج والدواء.

• إيلاء الرعاة والإنتاج الحيواني الرعاية الكاملة بتوفير الخدمات العامة المتنقلة والثابتة في الدمر والفرقان، وفتح مراكز أبحاث الحيوان للحفاظ على الصفات الوراثية، وتجريم قاطع لتصدير الإناث. تحسين وتحصين الأنعام وحماية الحياة البرية وإعادة الغطاء النباتي والغابي ومحاربة التصحر.

توفير المحروقات وإزالة العوائق المكبلة للعمل الإنتاجي ودعم وتشجيع المنتجين في مجالات الإنتاج الزراعي والصناعي والخدمي والنقل.

• ربط الولايات والمناطق بطرق معبدة وبنية تحتية بينية تكامل وتبادل المنتوجات والمنافع فيما بينهم علاوة على تخديم الشباب وفتح فرص عمل للعاطلين.

تقوية الجنية السوداني، سيطرة بنك السودان على العملات الأجنبية... الخ، وإلغاء قوانين الاستثمار 2021 ووقف خصخصة مؤسسات ومرافق الدولة الإنتاجية والخدمية الناجحة وإلغاء الاتفاقية المبرمة مع الشركة السعودية لتشغيل مصانع السكر الأربعة التابعة لقطاع الدولة وتصدير واستيراد السكر. إلغاء قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص 2021.

إحكام السيطرة على موارد البلاد ووقف تهريب الذهب والمعادن النفيسة ووقف التعدين باستخدام مادة السيانيد والزئبق الضارتين بالإنسان والحيوان والنبات والأرض والبيئة.

تنظيم وتقنين النشاط الاستثماري في التعدين وجعل نصيب من عائداته لتنمية مناطق الاستخراج وتوفير الخدمات للمعدنيين؛ والحفاظ على حق الأجيال في الثروات الناضبة.

إيقاف شركات كرتة الذهب التي تنهب الثروات والمعدنيين الأفراد معًا، بجانب تدمير البيئة، وتعريض مواطني مناطق شغل الشركات للتسمم وللأمراض الخبيثة.

• مراجعة كل الاتفاقيات السابقة حول استثمار أراضي السودان؛ وسحب تراخيص الأراضي المؤجرة 99 عامًا لجهات أجنبية!!

سياسات السودان الخارجية:

تأسيس علاقات السودان الخارجية على مبادئ الندية، والاحترام المتبادل، والمنافع المتبادلة بين الأمم والدول. وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد الأخرى. التمتع بعلاقات متينة مع دول الجوار وخلق علاقات خاصة بالشقيقة جمهورية جنوب السودان.

• إلغاء كل الاتفاقيات العسكرية والأمنية الخارجية التي تمس السيادة الوطنية وتضع البلاد في مرمى نيران المحاور والدول العظمى المتنافسة على النفوذ والموارد والأسواق. الخروج من محور حرب اليمن وسحب قواتنا العاملة هناك، ومن قوات الأفريكوم.

• إلغاء الاتفاقيات المبرمة وأية مشاريع لقيام قواعد عسكرية برية أو بحرية في بلادنا. إلغاء مشروع التطبيع مع إسرائيل، وإعادة قانون مقاطعة إسرائيل ١٩٥٨ المجاز من برلمان منتخب، وألغاه البرهان دون وجه حق يخول له ذلك.

• وقف مخطط تأجير ميناء بورتسودان الجنوبي، ومنع قيام قاعدة لتركيا في سواكن، وقاعدة بحرية لروسيا في مياهنا الإقليمية. التعاون مع الدول المشاطئة للحفاظ سويًا على أمن البحر الأحمر.

• الشعب السوداني لا يعترف بأي قانون أو معاهدة عسكرية وأمنية أو اتفاقية استثمار أجنبي لم يصادق عليه برلمان منتخب ويعتبره باطلا غير ملزم له وبقاومه.

• الوصول لاتفاق مرضي مع دول حوض النيل، يحافظ على مصالح السودان المائية والكهرومائية والسيادة على أرضه والتوفيق بين مصالح جميع شعوب الدول المشاطئة على النيل. الوصول لاتفاق بين الدول الثلاثة، مصر وأثيوبيا والسودان، بحيث لا ضرر ولا ضرار من جراء بناء سد النهضة والعمل على الاستفادة من كل قطرة ماء في النيل الأزرق لصالح شعوب الدول الثلاثة وتكامل المنافع بينهم.

• استعادة كل الأراضي السودانية المحتلة، الفشقة، حلايب، شلاتين، أبو رمادة.

آليات الفترة الانتقالية لتحول ديمقراطي شامل:

تأسيس المجلس التشريعي للفترة الانتقالية بمهام تشريعية ورقابية وجواز سحبه الثقة من الحكومة الانتقالية.

• تكوين المفوضيات المنصوص عليها في مواثيق ثورة ديسمبر 2018.

• التمثيل الإيجابي للمرأة في كل مستويات الحكم في الفترة الانتقالية بنسبة عادلة دون أن تقيد هذه النسبة المئوية المحددة للنساء، على كسبهن وفق قدراتهن على المنافسة على مناصب سلطة الفترة الانتقالية.

– قيام المؤتمر الدستوري في نهاية الفترة الانتقالية والتوافق عبره على كيف يحكم السودان، ووضع ملامح الدستور، الذي يصاغ فنيًا ويجاز باستفتاء شعبي.

• بموجب الدستور يسن قانون ديمقراطي لإجراء انتخابات عامة حرة ونزيهة في نهاية الفترة الانتقالية يختار عبرها الشعب من يحكمه.

≈ بذلك يتحقق لشعب السودان أهداف ثورته في ديسمبر 2018 وتحقيق تحول ديمقراطي شامل وسلام مستدام والحل الشامل والعادل الذي يخاطب جذور الأزمة العامة؛ وتحقيق دولة المواطنة التي تسع الجميع، وعلاقات خارجية متوازنة مع مصالح الوطن والحفاظ على السيادة.

المكتب السياسي
الحزب الشيوعي السوداني
24 سبتمبر 2025

مشروعية احتجاجات شباب «جيل Z» في المغرب

يعرف المغرب منذ سنوات تنامياً ملحوظاً في تعبيرات الاحتجاج التي يقودها شباب جيل Z، أي الفئة المولودة ما بين 1995م و2010م، هؤلاء الشباب الذين نشؤوا في بيئة رقمية منفتحة على العالم، باتوا يشكلون كتلة اجتماعية يصعب تجاهلها. احتجاجاتهم لا تنحصر في مطالب اقتصادية مباشرة فقط، بل تحمل أبعاداً سياسية ورمزية عميقة، تعكس أزمة ثقة متصاعدة بينهم وبين الدولة، وكذا مع المؤسسات الوسيطة التي فقدت الكثير من مصداقيتها. في هذه الورقة سأحاول مقاربة الظاهرة من خلال تفكيك دوافعها، سماتها، ودلالاتها المستقبلية.

شفيق العبودي

ـ على المستوى الاجتماعي والسياسي:

. يعيش المغرب مرحلة انتقالية بين نموذج تنموي تقليدي يعتمد على الدولة المركزية المستبدة، وبين ضغوط داخلية وخارجية لدمقرطة الحياة العامة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

. كذلك يعاني المغرب من أزمات اقتصادية (البطالة، غلاء الأسعار، ضعف العدالة المجالية، التهميش، التضخم، فساد المؤسسات، التهريب..) جعلت الشباب في مواجهة مباشرة مع واقع يحدّ من تطلعاتهم وأحلامهم المتفجرة.

. مقابل ذلك نجد الأحزاب السياسية والنقابات عاجزة عن لعب دور الوسيط، مما جعل جيل Z يبحث عن قنوات جديدة للتعبير، أبرزها الفضاء الرقمي ناهيك عن الاحتجاجات الميدانية في الشارع، بعدما مل من إرسال عديد الرسائل عبر الألتراس في ملاعب كرة القدم (الرجاء والوداد البيضاويين/أغنية ظلموني الشهيرة مثال فقط، والجيش الملكي وغيرها).

إذن ما هي دوافع الاحتجاجات الآن؟

1 ـ اقتصادية–اجتماعية:

ـ سجلت نسب البطالة مؤخرا وسط الشباب وخاصة عند حَمَلَة الشهادات ارتفاعا مهولا، وهو ما أكدته أرقام والي بنك المغرب عبد اللطيف الجواهري الذي أوضح في تقريره الأخير أن مليون و6 مائة ألف شاب في عمر ما بين 20 و30 عاطلون عن العمل، وأن 47٪ من حاملي الشهادات دون عمل، بينما 2 مليون و5 مائة ألف شاب في سن يتراوح ما بين 15 سنة و25 سنة ليسوا على مقاعد الدراسة ولا يشتغلون أي شغل، وهذه الأرقام وحدها كافية لتلخيص واقع الغضب الحالي.

. صعوبة الولوج إلى السكن جراء الارتفاع المهول في أسعاره، وغياب فرص العمل اللائق.

. إحساس هذا الجيل بأن النمو الاقتصادي لا ينعكس على حياته اليومية نتيجة غياب التوزيع العادل للثروة، إضافة إلى النهب الذي يطال جزء كبير منها.

2 ـ دوافع سياسية تتمثل في:

. ضعف الثقة في المؤسسات المنتخبة التي يُنْظَرُ إليها إما باعتبارها عاجزة أو متواطئة على الشعب.

. غياب قنوات المشاركة السياسية الفعلية أمام جيل رقمي يريد الاعتراف بمكانته.

. المطالبة بالشفافية والمحاسبة والمساواة وعدم التمييز ومحاربة الفساد، لا مجرد وعود إصلاحية للاستهلاك الاعلامي.

3 ـ دوافع ثقافية ورمزية تتجلى في كون هذا الجيل:

. يعيش في عالم مفتوح يرى فيه نماذج أخرى للحرية والكرامة، لذلك تجده يقارن وضعه المحلي بها.

. كما أن هذا الجيل يحمل نزعة قوية للاستقلالية عن السلطة الأبوية والدينية والسياسية.

. حضور قوي لثقافة القدوة/النموذج، التي تميزه، مثلا في الموسيقى (خاصة الـــراب)، والـفـيـديـوهـات الـقـصـيـرة والهاشتاغات كسلاح رمزي للاحتجاج.

فما هي إذن خصائص احتجاجات جيل Z؟

1ـ أهم ما يميز هذه الاحتجاجات هي كونها لا مركزية بحيث أن الظلم المحلي صار مرتبطا بنضالات عالمية (فلسطين، تغير المناخ، حقوق المرأة، BLACK LIVES MATTER ، GREENPEACE..)، كما أنها لا تملك قيادات واضحة ولا تنظيمات تقليدية، مما يصعّب على السلطة التعامل معها وحتى احتوائها.

2ـ تستغل الثورة الرقمية بشكل ذكي (تيك توك، إنستغرام، تويتر X ..)، وبالتالي تعتبر أن وسائل التواصل الاجتماعي هي المجال الأول للتعبئة والتعبير ونشر الوعي.

3ـ كما أن الجديد في هذه الاحتجاجات هو اعتمادها لغة السخرية والتهكم بقوة كآلية لتفريغ الغضب ومواجهة الخطاب الرسمي للدولة، ناهيك عن كونها لحد الآن سلمية الأسلوب رغم الاستفزازات التي تتعرض لها.

4ـ تجمع بين مفارقة الفردانية والروح الجماعية، حيث أن كل فرد يتحرك بدوافع شخصية، لكن تراكم الأصوات الفردية وتوجيهها يولد قوة جماعية ضاغطة توحدها المطالب الأساس وفي مقدمتها الصحة، التعليم، الشغل، السكن اللائق، الكرامة، الحرية، العدالة الاجتماعية والعيش الكريم.

5 ـ لها دلالات سياسية واجتماعية، تعكس أزمة الشرعية والمتمثلة في رفض الشباب للوسائط التقليدية، وهو ما يجعل النظام السياسي مهدد بفقدان شرعية جيل كامل.

6 ـ تعكس أيضا تحولا نوعيا في الوعي، إذ لم تعد المطالب محصورة في تحسين المعيشة، بل ارتقت إلى مطالب الاعتراف بالكرامة والحق في الاختيار الفردي وغيرها من المطالب.

7 ـ أيضا توشي بتصدع النموذج التنموي، الذي تختصره السياسات الاقتصادية القائمة في المشاريع الكبرى (بناء الملاعب خاصة في إطار تنظيم المغرب لكأس العالم 2030 رفقة اسبانيا والبرتغال) بناء ملعب الهوكي بالرباط بمبلغ يقدر ب28 مليار، دون أن يكون لهذه الرياضة أي انتشار بالمغرب إضافة إلى استثمارات أخرى، التي لا تقنع جيلاً يريد أثراً ملموساً في حياته اليومية، حيث يواجه الموت في المستشفيات والغلاء في الأسواق...

8 ـ وقد أبانت عن بروز ثقافة جديدة للاحتجاج أقل أيديولوجية، وفي نفس الآن أكثر مباشرة، ولغتها رمزية وشعبية قريبة من الحياة اليومية للناس.

لكن ما هو آفاق هذه الحركة الاحتجاجية؟ هل ستعيد تجربة 20 فبراير 2011 إلى الواجهة؟ أم أن شباب جيل Z سيستفيد من تجربة 20 فبراير؟ كلها أسئلة تفرض نفسها وتحتاج لإجابات، لكن ما هو مؤكد في علم السياسة الذي يقول «أن الحركة ليست هي كل شيء، بل الهدف هو كل شيء»، مما يعني أن أي حركة عفوية تفتقد للتنظيم مهما كانت صادقة وقوية، مآلها الانكسار والتاريخ خير شاهد وشهيد.

فما هي إذن السيناريوهات المستقبلية التي يمكن أن تواجه هذه الاحتجاجات؟

1ـ الاحتواء وذلك عبر تقديم حلول ترقيعية مؤقتة من خلال (مساعدات اجتماعية، برامج تشغيل ظرفية...) لتهدئة الوضع، ومحاولة إغراء بعض النشطاء والقادة المفترضين للحركة الاحتجاجية كما حدث مع 20 فبراير 2011، وذلك عبر إعادة الهيكلة السياسية وإدماج شباب جيلZ عبر احتوائهم لملأ الفراغ التمثيلي الفاقد حاليا لشرعية الشارع المحتج.

2ـ كما قد نشهد تصعيدا احتجاجيا إذا ما استمرت الأزمة دون فتح حوار مباشر أو غير مباشر من قبل الدولة ومسؤوليها، يفضي إلى استجابات ملموسة للمطالب، وبالتالي قد تتحول الاحتجاجات إلى موجات أكبر وأكثر تنظيماً إذا ما تحمل المناضلون الجذريون والتنظيمات التي تحمل مشروعا مجتمعيا المسؤولية، من أجل توجيهها تحقيقا للتغيير في اتجاه بناء مجتمع بديل حيث الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

3ـ وقد تؤدي إلى الاستسلام جراء اشتداد القمع والملاحقات والتضييقات وحتى الاعتقالات والمحاكمات التي ستلجأ إليها الدولة لا محالة لاحقا للتعاطي مع هذه الاحتجاجات إذا ما استمرت، بعد شيطنتها وتلفيق لها تهم من قبيل الانفصال وخدمة أجندة خارجية وتلقي دعم خارجي من أجل زعزعة استقرار الدولة، وغيرها من التهم الجاهزة التي تلجأ إليها الجهات المسؤولة من خلال الصحافة الصفراء والمواقع العميلة لها، كما حدث بالضبط مع حراك الريف 2017م، وبالتالي دفع ما تبقى من هؤلاء الشباب إلى اليأس ومن ثم التفكير في الهجرة غير النظامية أو الانسحاب من الشأن العام، مما يعمّق أزمة المشاركة السياسية القائمة أصلاً.

خلاصة القول إن احتجاجات جيل Z في المغرب ليست ظاهرة عابرة، بل هي نتيجة لما تعرفه الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بالمغرب من تدهور، كما أنها انعكاس لتحولات عميقة في البنية الاجتماعية والسياسية، لأن هذا الجيل المتمرد رقمياً والمعولم ثقافيا، يضع الدولة أمام تحدي تجديد خطابها وممارساتها، وإلا ستواجه أزمة شرعية ممتدة، لذلك فإن إدماج هؤلاء الشباب لا يقتصر على الاستجابة لمطالبهم وتوفير فرص عمل أو برامج دعم لهم، بل يقتضي تغييرا سياسيا وثقافيا يضمن لهم الاعتراف والمشاركة الحقيقية. بدون ذلك ستبقى هذه الاحتجاجات تتصاعد بين الفينة والأخرى، في موجات متكررة، وقد تترجم إلى انتفاضات على رأس كل عشر أو خمسة عشر سنة، لكنها ستظل عقيمة بل أكثر من ذلك تكرس ثقافة اليأس والإحباط في صفوف الشباب وضيق الأفق، لكن بالمقابل تمنح النظام السياسي القدرة على تجديد أليآته من أجل استدامة الاستبداد.

العرائش 29 شتنبر 2025

السينما العربية: من وجع الأسئلة إلى استسهال الإجابات بين وهج الماضي وركود الحاضر

تماضر سعيد عودة

هل السينما مرآة المجتمع؟»

سؤال طرح كثيرًا، غير أن السينما العربية – في طورها الذهبي – لم تكن مجرد مرآة، بل كانت مطرقة؛ تهدم أوهام السلطة، وتعيد تشكيل الوعي. أما اليوم، فقد تحوّلت إلى سطح لامع يخفي تحت بريقه خواءً روحيًا وفكريًا. بين ما قبل التسعينيات واليوم، ضاع المشروع، وسقط السؤال، وانسحب العقل من خلف الكاميرا.

السينما القديمة: الفكرة أولًا... والمغامرة أخيرًا

قبل التسعينيات، لم تكن السينما العربية ترفًا، بل ضرورة. كانت جزءًا من معركة الهوية والحرية والوعي. ولم يكن غريبًا أن تنطلق هذه السينما من قلب الألم العربي، لتنتج أعمالًا خالدة فكريًا وجماليًا.

مصر: الواقعية والإنسان

في مصر، شكّل جيل المخرجين الكبار ملامح سينما ذات مشروع اجتماعي. صلاح أبو سيف، أحد رواد الواقعية، قدّم شباب امرأة (1956)، والزوجة الثانية (1967)، حيث تتجلى المواجهة بين السلطة الذكورية والأنثى الريفية الصلبة، في قراءة دقيقة للمجتمع المصري.

أما الكرنك (1975) لعلي بدرخان – عن قصة نجيب محفوظ – فقد صوّر بجرأة قمع الحقبة الناصرية، مقدمًا سينما سياسية حقيقية، حتى وهو محاط برقابة أمنية خانقة. والعصفور (1972) ليوسف شاهين كان وثيقة صادمة عن الهزيمة والانكسار بعد نكسة 67، حيث يربط الفيلم بين فساد الداخل وهزيمة الخارج.

سوريا: الحزن النبيل

في سوريا، كانت السينما تتنفس رغم اختناق السياسة. قدّم محمد ملص فيلمه أحلام المدينة (1984)، وبه خلّد الطفولة في مواجهة القمع العائلي والاجتماعي والسياسي، مستخدمًا الكاميرا كأداة للبوح لا للتزييف. في فيلمه الآخر الليل (1992)، حوّل الحرب إلى سرد داخلي مؤلم، متكئًا على الذاكرة لا على الأرشيف.

عبد اللطيف عبد الحميد في رسائل شفهية (1991) صوّر الريف السوري بلغة مليئة بالحياة والتفاصيل، دون تنظير أو بهرجة.

الجزائر: سينما الثورة والهوية

الجزائر، التي خرجت من الاستعمار الفرنسي بجرح مفتوح، جعلت من السينما منبرًا لكتابة التاريخ. وقائع سنين الجمر (1975) للمخرج لخضر حمينة، الحائز على السعفة الذهبية، قدّم ملحمة بصرية عن معاناة الجزائريين في حقبة الاستعمار.

وأتى فيلم ريح الأوراس (1966) لمحمد لخضر حمينة أيضًا، ليُظهر المرأة الجزائرية في مشهد لا يُنسى، وهي ترفض الطعام حتى إطلاق سراح ابنها. كانت السينما حينها لغة مقاومة وصراخًا بصريًا.

السينما اليوم: موت الفكرة تحت ركام السوق

اليوم، تراجعت السينما العربية من حيث كونها مشروعًا فكريًا إلى كونها منتجًا تجاريًا. نشهد أفلامًا تلهث وراء «الترند»، وتحتفي بالتكرار الممل لقوالب ميتة: كوميديا بذيئة، دراما سطحية، قصص حب مصنوعة بالكليشيهات.

أين المشكلة؟

غياب النص العميق: نادرًا ما نجد اليوم أفلامًا عربية تسعى لتفكيك المجتمع أو مساءلة التاريخ أو حتى الاقتراب من وجدان المتفرّج بأسئلة جادّة.

تسليع المرأة: معظم الأفلام المصرية المعاصرة تقدم صورة نمطية للمرأة كجسد أو كأداة إغواء، بلا أي عمق نفسي أو اجتماعي.

هيمنة المنصات: أصبحت المنصات الإلكترونية تفرض منطق السرعة، مما قتل التأمل الفني.

إنتاج بلا مشروع: المنتجون اليوم يبحثون عن الربح لا عن الخلود. السيناريست مُستبدل، والمخرج مُقيّد، والممثل مجرد أداة شهرة.

استثناءات تحاول النجاة

رغم الرداءة السائدة، هناك من يسبح عكس التيار. السينما الفلسطينية الحديثة، مثل بد إلهية (2002) لإيليا سليمان، وعمر (2013) لهاني أبو أسعد، تُقدّم سردًا مختلفًا للمقاومة والمعاناة، خارج الشعارات.

وفي لبنان، قدّمت نادين لبكي كفرناحوم (2018) كمرآة دامغة لطبقات المهمشين، بواقعية مؤلمة. كذلك فيلم بيك نعيش (2019) للمخرج التونسي مهدي برصاوي، كان جريئًا في تعرية السلطة والصمت.

لكن هذه الأفلام ما تزال محاصرة: إنتاجيًا، رقابيًا، وتوزيعيًا. وهي تشبه – في واقع الأمر – رسائل في زجاجات تُرمى في بحر من الضجيج واللاجدوى.

وأخيرا أيّ سينما نريد؟

في النهاية، لا يمكن الحديث عن سينما جيدة دون مشروع ثقافي. السينما ليست شاشة فقط، بل موقف. ما ينقصنا اليوم ليس كاميرات أو تقنيات، بل موقف جاد من الواقع، وجرأة في الطرح، واحترام لعقل المتلقي. السينما التي لا تجرؤ على الحلم ولا تخجل من تفاهتها، ليست فنًا، بل سلعة عابرة.

لقد أنتجت السينما العربية ماضيًا أفلامًا تُناقش في الجامعات حتى اليوم، بينما تنتج حاضرًا أفلامًا تُنسى قبل أن تُشاهد.

والسؤال: هل نملك شجاعة العودة إلى السينما كفكرة لا كمنتج؟ كأداة مقاومة، لا وسيلة ترف؟ كصرخة، لا نكتة؟

نشر في مجلة الهدف العدد (74) (1548)

علاقة استثنائية

نورالدين موعايد

لا يمكن أن تكون علاقة الإنسان السويّ بقضيته الأم(الأرض)، وهي قضية القضايا، سوى علاقة تماه، واندماج واندغام كلّيين، حتىّ لا انفكاك بين مكوني الثنائية، بل إن هذا الإنسان لا يتلكأ قيد أنملة في أن يكون هو «العاشق والأرض حبيبة»، وكأنهما السمفونية الواصلة، التي تبز التبريرات الفاصلة، يقول الشاعر سمير الصايغ:

«ورأيت آثارك في كل اتجاه
فلم أصدق
تقول له: عندما (جئتك)كنت أغادرك
يقول لها: عندما نظرت(في)المرآة رأيت وجهك»

بيّن أنه أسير طقوس المتصوفة ومريد احتفاليتهم، ولاسيما حين يمتح من معين مفاهيم نظير : الحلول، التوحد، التناسخ..يقول في مفصل لاحق : «الواحد»

«في النهاية ليس ثمة غير
لا آخر
ليس إلا أنت
أنت الذي لا شيء، سواك
أنت دون نسبة
دون استعارة
دون تحديد».

ومن البداهات الصارخة أن «الوحدة» في الجسد النصيّ، التصوفيّ ليست هي «الوحدة» التي تقض مضجع شاعر بمعايير محمود درويش، إذ يلّهج في رائعته «مديح الظل العالي»، بهموم غير تلك التي فجّرت ذائقة الشاعر سمير الصايغ، هو ذا يصرخ بمرارة استثنائية، استثنائية الشعب الفلسطينيّ:

«أيوب مات، وماتت العنقاء، وانصرف الصحابة
وحدي، أراود نفسي الثكلى
فتأبى أن تساعدني على نفسي
ووحدي..كنت وحدي
عندما قاومتِ وحدي..وحدة الروح الأخيرة»

ولعله يتناصُّ و «دوستويفسكي»، صاحب القولة الناقدة المشهورة: «ليس هناك ما هو أكثر شاعرية من الواقع»، إلا أن الواقع العربيّ بئيس، مأساويّ، بل إنه أضحى ...مرجع التدني، ومنجم التردي.... بلا منازع..لذلك كفر بما ورد في بعض النصوص الدينية والنصوص الميثولوجية، فدق مسمارا في نعش أيوب الذي اعتبر في النسق السوسيوثقافيّ، لدى التصور العقديّ(بفتح: العين والقاف، وكسر الدال) رمز الصبر على الرزايا. ومسوّغ درويش هو أن الكيل قد طفح، فلم تعد في كنانة العرب من القدرة على مزيد من تحمل الإذلال، حبة من خردل. وكما تنكر للصبر ،تنكر كذلك للانبعاث الوهميّ/الموهم، فتخلص من أسطورة عودة طائر الفينيق بعد احتراقه، منبعثا من الرماد، ولا تثريب و لا حوب، بما أن الصراع بين العرب و الكيان الصهيونيّ صراع أرضيٌ(غير سماويّ)،و إذا ما استعاد الشاعر بعض ظلال العقيدة، فإنه يشترط أن يوحد اللهُ العرب «بمعجزة فلسطينية» كما قال في النص نفسه..(فإما أن تكون، أو لا تكون)،أيها العربيّ، ولا جرم أن الكينونة هنا مشروطة بالقيم الكونية(الكرامة، الحرية، العدالة الاجتماعية، المناصفة....)،و إلا استوت عنده الأنوارُ والظلمُ، و ارتضى أن يُهانَ و يُباد، يقول أبو الطيب: «منْ يهُنْ يسهل الهوانُ عليه ما لجرح بميت إيلام» إن الكرامة لا تتشظى، ولا تتشذر، ولا تمنح، وإنما تزامنُ الشرفاء الحقيقيين، ولذلك لا يستسيغون مصادرتها كائنة ما كانت التضحيات و المعاناة.

شتنبر: 2025

سنبني أكبر ملعب

محمد الوهابي

سنبني أكبر ملعب.
سنصنع أكبر حذاء،
يتسع لكل الأقدام،
ولطريق واحدهْ.
سنصنع أعظم كرهْ..
من جلودكم،
سنضخ فيها كل الهواء،
ونعلمكم كيف تتنفسون،
دون هواء.
سنأخذ منكم كل العشب،
وماتبقى من ماء.
سنعوضكم بعشب من بلاستيك،
أبدي الخضرهْ،
وماء من بلاستيك،
وستعتادون شربه،
كما اعتدتم علينا،
حتما حتما !

سنضيف الى أياديكم،
بضع أصابع،
عند الحاجهْ..
كي لاتتعبوا من التصفيق.
وسندخر لكم مايكفي من الأكفِ،
ونشد شفاهكم،
عند اللزوم،
كي لاينقطع الصفير.
سنشد آذانكم،
عند اللزوم،
كأي ولد صغير.
سنُركّب للڤار أكبر غرفهْ،
كي لاتتسلل أنفاسكم.
سنخلق أضخم شفتين،
لأكبر صفارهْ..
فاطمئنوا على الحُكْم،
والحَكَم.
واطلبوا اللهْ،
أن يمد في أعماركم،

حتى تروا الملعبْ،
في يوم شمسه لاتغربْ.
واشحذوا،
من الآن،
مافي جعبتكم من حماس،
واحلموا بالكاس..
فالدنيا لعب،
ونحن اللاعبون،
وأنتم اللعبهْ..
فاستكينوا بين الأقدام،
كالكرهْ..
إنّا نثير أضخم زوبعهْ،
حيث لكم مايكفي من الأنوف،
كي تشفط كل الغبار..
إنّا نثير أعتى جعجعهْ،
وأنتم الطحين،
فقولوا آمين !

ابراهيم اليحياوي:

رغم تمكن هؤلاء الشباب من اقتحام المجال العام وإعادة الاعتبار لوظيفة الفعل الاحتجاجي المغربي، يبقى سؤال آفاقه هو المحوري. إذ لا يمكن أن تحقق هذه الحركة أهدافها وتتمكن من تجاوز أعطاب السقوط وتثبت معيار الاستمرارية، دون أن توفر لنفسها مجموعة من الاليات والشروط الأساسية، التي حددتها جل المقاربات النظرية المهتمة بدراسة الأنساق الاحتجاجية.

تقديم

تستضيف جريدة النهج الديمقراطي في عددها 623 والذي يتزامن صدوره مع الاحتجاجات الشبابية بمبادرة «جيل Z»، الرفيق ابراهيم اليحياوي مناضل حزب النهج الديمقراطي العمالي بفرع امزورن، حاصل على شهادة الدكتوراة في القانون العام وباحث في الحركات الاجتماعية وحقوق الإنسان. في هذا الحوار والذي من خلاله يحاول تسليط بعض الضوء على طبيعة الحراك الحالي الذي فجره ويقوده شباب (جيل Z212) وعلاقته بالتجارب السابقة وآفاقه المحتملة...

■ بداية من تكون حركة «جيل Z212» (GenZ212) التي تمكنت من إحداث رجة قوية في الساحة الاحتجاجية بالمغرب؟

● حركة GenZ212 هي حركة احتجاجية جديدة تمكنت من اقتحام الساحة الاحتجاجية بالمغرب في غفلة من الجميع، وتبلورت في زمن قياسي وأثارت تفاعلات قوية في المشهد السياسي المغربي. وهي حركة أعادت إلى الأذهان لحظات المد الاحتجاجي الذي أطلقه شباب حركة 20 فبراير وحراك الريف وحراك جرادة، واحتجاجات سكان مدينة طنجة ضد تردي خدمات شركة أمانديس وغلاء الفواتير، واحتجاجات زاكورة ضد العطش، وغيرها من ديناميات الفعل الجمعي التي شهدها المغرب منذ 2011.

■ من يكون الفاعلون في هذه الحركة الاحتجاجية؟

● الفاعلون الأساسيون في هذه الحركة هم الشباب الذين ولدوا في نهاية التسعينات (1997) إلى غاية سنة 2010، مما يعني في الديمغرافيا العمرية فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و28 سنة. هؤلاء الشباب نشأوا في بيئة تتوفر فيها الإنترنت ووسائل شبكات الاتصال الرقمية والتطور التكنولوجي في التواصل، وهم يشكلون «جيل Z أو شباب عصر الأنترنت والتكنولوجيا.

■ ما هي بنية هذه الحركة وأهدافها وحدود آفاقها؟ ولماذا لجأ هؤلاء الشباب إلى الاحتجاج؟

● لجأ هؤلاء الشباب إلى الاحتجاج كتعبير عن مطالبهم في ظل تراجع الآليات التقليدية للتعبير. ولفهم بنية الحركة وأهدافها وآفاقها، يجب التفصيل في النقاط التالية:

اتخذت الحركة اسمها «GenZ212» مستمدةً إياه من الحركة الاحتجاجية التي شهدتها دولة النيبال مؤخراً، وتحديداً من «la génération (GZ (de Z». تمت إضافة رقم «212» قصد إثبات الصفة المغربية على الحركة، لأن هذا الرقم هو رمز المغرب في الاتصالات (Indicatif télé-phonique du Maroc). أما محتوى الحركة، فيقصد بها تلك الحركة التي أسسها ويقودها الشباب الذين ولدوا بين 1997 و2010.

أما الخصائص المميزة لهذا الجيل، فالقاعدة الأساسية لحركة GenZ212 تتشكل من شباب ترعرع مع لوحات الاتصال الرقمية، والهواتف النقالة، وتطبيقات الاتصال المتنوعة، وشبكات التواصل الاجتماعي، ودراسة الإعلاميات والاطلاع عليها، واستعمال الحواسيب في الدراسة. كما عاصر هذا الجيل انحسار ثقافة الكتاب والكتابة اليدوية، وتبادل الكتب لاكتشاف المفكرين وكسب مفاتيح السياسة وتعلم الإيديولوجية. لم يبذلوا الجهد للحصول على الجريدة للاطلاع على الأخبار اليومية ومستجدات القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد، ولم ينبهروا بصورة التلفاز وصوت المذياع بوصفهما الوسيلة الوحيدة في اكتشاف العالم. وبهذا يمكن القول أن «جيلZ»، هم شباب عصر الأنترنت والتكنولوجيا.

■ كيف تشكلت الهوية الجمعية لحركة GenZ212 وما هي آليات اشتغالها؟

● إن فهم طبيعة حركة GenZ212 يقتضي بالضرورة فهم التحولات والمنعطفات النوعية التي عرفها نسق الفعل الاحتجاجي المغربي بعد 2011. فقد تمكنت تجربة حركة 20 فبراير من إحداث انعطافة نوعية في بنية الممارسة الاحتجاجية المغربية من حيث الفاعلين فيها، والتعبيرات الجمعية، والوظائف، وطبيعة الخطاب، وآليات التعبئة والحشد، والتواصل، وشكل التنظيم، والفضاء العام الاحتجاجي. من خلال طبيعة الشعارات التي يرفعها شباب هذه التجربة الجديدة من قبيل: «حرية كرامة عدالة اجتماعية»، «الشعب يريد إسقاط الفساد»، «عاش الشعب»، يتبين أن حركة GenZ212 هي شكل من أشكال استمرارية الجيل الجديد للحركات الاحتجاجية الذي بلورته تجربة حركة 20 فبراير وما بعدها.

■ ما الذي يميز هذه الموجة الاحتجاجية الجديدة؟

● ما يميز هذه الموجة الاحتجاجية الجديدة هو توجيهها النقد اللاذع لبراديغم الفعل الاحتجاجي التقليدي، وآليات اشتغاله، والمتمثلة أساساً في الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية، التي تراجعت عن أدوارها التاريخية للقيام بوظائفها التعبيرية، والتعبوية، والتنظيمية، والتمثيلية للدفاع عن حقوق ومصالح بسطاء الناس في المجتمع وفقرائه، بعد أن خضعت لعملية التطبع فصارت مصالحها ترتبط موضوعياً بمصالح الطرف النقيض في معادلة الصراع وليس الذين تمثلهم. كما نجح هذا الجيل أيضا من كسب رهان التوظيف الدقيق للصورة الرقمية، والاستخدام الذكي لنقل المعلومة ونشرها، والإبداع في أشكال الاحتجاج الذي يعتمد على وسائل التواصل الاجتماعي وشبكات الاتصال الرقمية.

■ لماذا لجأ الفاعلون الجدد إلى هذه الآليات البديلة؟

● أمام أزمة الفعل السياسي وتراجع الدور الطلائعي للفاعل السياسي والثقافي في المجتمع، وانسحاب «النخبة» من الساحة وتخليها عن مهامها في الدفاع عن القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المجتمع، وتحول شعاراتها إلى «سلاح عاجز، مفلول، يرتد على أصحابه، ولا ينتج سوى ألغامه»، على حد تعبير علي حرب، حتم على الفاعلين الجدد في الساحة الاحتجاجية اللجوء إلى اختيارات بديلة في التعبير عن مطالبهم، سواء بخصوص طبيعة الأشكال أو الفضاء الاحتجاجي.

■ ما هو الأثر الذي أحدثه هذا التعبير الجديد في الفعل الاحتجاجي؟

● تمكن هذا التعبير الجديد من نقل النقاش حول قضايا الحقوق الأساسية للمواطنات والمواطنين من المجال المغلق في مقرات الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية، ومكاتب «الممثلين» و«الوسطاء الاجتماعيين»، إلى الفضاء الافتراضي الذي أصبح هو المجال العام المشترك بين الجميع. وانطلاقا منه تمكن من تجسيد فكرة تحول الاحتجاجات إلى آلية وتمثيلية غير رسمية للذين لا تمثيلية لهم، أولئك المستبعدون سياسياً والمهمشون اجتماعيا والمقصيون اقتصاديا، لمطالبة الدولة بإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالدرجة الأساس، معتمداً على وسائل التواصل الاجتماعي وشبكات الاتصال الرقمية في التعبئة وشحذ الذخيرة الاحتجاجية. مما مكنه من إطلاق ديناميات احتجاجية قوية بآليات اشتغال وتعبيرات جديدة، وترسيخ هوية فعل جمعي خلخل قاموس الحركات الاحتجاجية التقليدية ووظائفها، وأربك حسابات السلطة السياسية ومختلف الوسائط والتمثيليات المؤسساتية؛ عبر تجسيده لمعادلة طرح القضايا الاجتماعية والإشكاليات الناجمة عن تفاقم التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية، مع مطالبة الدولة بتفعيل التزاماتها المتعلقة بالنهوض بالأوضاع السوسيو-اقتصادية للمواطنات والمواطنين.

■ ما هي طبيعة الأهداف والآفاق التي تطرحها احتجاجات GenZ212؟

● تمكنت موجة الجيل الجديد للاحتجاجات، ومن بينها احتجاجات «شباب عصر الانترنت والتكنولوجيا»، من خلخلة المشهد السياسي المغربي، وأسست لمفهوم جديد في الممارسة السياسية (سياسة الشارع حسب تعبير آصف بيات) حيث أتاحت لبسطاء الناس ووفرت لهم مساحة واسعة والفرصة للتعبير عن أنفسهم، وتجاوزت أساليب الاشتغال المرتبطة بعمل الآليات الوسائطية التقليدية (الأحزاب السياسية، النقابات، المنظمات المدنية).

■ كيف استطاع هؤلاء الشباب كسر جدار الخوف؟

● استطاع هؤلاء الشباب كسر جدار الخوف من جديد الذي حاولت السلطة السياسية إعادة فرضه بعد الالتفاف على مطالب حركة 20 فبراير وقمع احتجاجات حراك الريف وجرادة، وإصدار أحكام جائرة وقاسية في حق شباب حراك الريف (بلغت 20 سنة) عبر محاكمات سياسية كان الهدف منها ردع أي فعل إحتجاجي لاحق. إذ تمكن هؤلاء الشباب مجددا من اقتحام الفضاء العام وفرض التعبير عن الغضب الجمعي لكشف حجم الفجوة الحادة بين الخطاب الرسمي الذي يتم تصريفه حول النهوض بأوضاع حقوق الإنسان في شموليتها وكونيتها وبناء الدولة الاجتماعية، وحقيقة واقعها الفعلي الذي يتميز بالتدهور وتردي الأوضاع والحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمغاربة.

■ ما الدور الذي لعبته هذه الحركة في إبراز صوت المهمشين؟

● تمكن هؤلاء الشباب من إبراز صوت المقصيين اقتصاديا واجتماعيا إلى العلن، وجعلوا من الممارسة الاحتجاجية الآلية الرئيسية، والتمثيلية غير الرسمية، للاعتراض على التهميش الاقتصادي والإقصاء الاجتماعي والمطالبة بإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، كمسؤولية أساسية ومحورية تتحملها الدولة ومؤسساتها، ومساءلتها حول مدى مصداقية الخطاب الرسمي حول تنزيل أسس الدولة الاجتماعية لتجاوز الاحتقان والأزمات الاجتماعية.

■ في أي سياق تظهر هذه المطالبات؟

● تظهر هذه المطالبات في الوقت الذي يتم فيه توطيد سياسة خوصصة القطاعات العامة، والتراجع عن وظيفة الدولة التدخلية للنهوض بالقطاعات الاجتماعية، وتوسع دائرة الفساد في القطاعات العامة، وتراجع تصنيف المغرب في مؤشرات التنمية البشرية حسب التقارير الدولية والوطنية الرسمية المتعلقة بهذا الخصوص، وتوسع رقعة البطالة في صفوف الشباب، وتدني مستوى التعليم، وتدهور خدمات قطاع الصحة العمومية، في الوقت الذي يتم فتح المجال للقطاع الخاص للاستثمار فيه بتدابير تحفيزية، ليتحول إلى قطاع مربح ومصدر للغنى على حساب صحة الفقراء وبسطاء الناس.

■ ما هي آفاق استمرارية هذه الحركة والشروط اللازمة لذلك؟

● باعتبار الاحتجاجات هي نتاج موضوعي

لمناخ الأزمات البنيوية التي يتكثف على إثرها توتر الأحداث، ورغم تمكن هؤلاء الشباب من اقتحام المجال العام وإعادة الاعتبار لوظيفة الفعل الاحتجاجي المغربي، يبقى سؤال آفاقه هو المحوري. إذ لا يمكن أن تحقق هذه الحركة أهدافها وتتمكن من تجاوز أعطاب السقوط وتثبت معيار الاستمرارية، دون أن توفر لنفسها مجموعة من الآليات والشروط الأساسية، التي حددتها جل المقاربات النظرية المهتمة بدراسة الأنساق الاحتجاجية.

■ ما هي هذه الآليات والشروط الأساسية؟

● الآليات والشروط الأساسية هي:

1. ضرورة وجود آلية التعبير عن هويتها، والذي يستوجب أن تتبلور في شكل من أشكال التنظيم، وبغير ذلك يبقى الأمر مجرد سلوك جمعي، لن يتجاوز هاجس رد الفعل المحكوم بالانفعالية اللحظية.

2. أهمية وجود فاعل مُحَدّد ومُعَبّئ، قد يكون فرداً أو مجموعة من أفراد، يمثل قيادة حازمة تتوفر فيها شروط الحكمة والكاريزمية والقدرة على التنشيط والإبداع وتدبير المعارك باسم الجموع، ويتوفر على القدر الكافي من الكفاءة والنباهة السياسية، لصنع المبادرات وترجمة المبادئ التي يؤمن بها إلى ممارسات ميدانية باسم الجماعة، لاقتحام الفضاء العام وإثارة انتباه السلطة السياسية باعتبارها المسؤولة عن الأوضاع المتردية التي تعاني منها.

3. لزوم الإعلان عن برنامج أهداف واضحة ودقيقة، يقوم على إثره رفع المطالب المحددة في الفعل الجمعي، وتشحذ من أجله ذخيرة الحركة الاحتجاجية، وتهيئ على أساسه وسائل التعبئة والإعلام والاتصال، وكذا توفير الرغبة وإرادة تحفيز الذخيرة الاحتجاجية، والالتزام النضالي المتسم بالاستمرارية.

■ ما الذي يحدث إذا لم تتوفر هذه الشروط؟

● تبقى هذه الميكانيزمات محورية ورئيسية حتى تتمكن الحركة من اكتساب آلية دفاعها الذاتي وتضمن استمرارها لتحقيق أهدافها، وبغير ذلك قد تتحول إلى «تجمعات» يمكن الالتفاف على مطالبها في أية لحظة، وقد يخفت توهجها في أول اختبار قمع ومحاكمات قاسية قد يتعرض لها فاعلوها.

عدوان بحري خطير ضد أسطولنا الإنساني

في المياه الدولية – في الساعات الأولى من صباح هذا اليوم، شنّت القوات البحرية التابعة للاحتلال الإسرائيلي عملية ترهيب ضد «أسطول صمود العالمي».

أحدى سفننا الرئيسية، ألما، تعرضت لمحاصرة عدائية من قبل سفينة حربية إسرائيلية لعدة دقائق. وخلال الحادث، تم تعطيل الاتصالات الداخلية على متن السفينة، بما في ذلك البث عبر الدوائر التلفزيونية المغلقة، عن بُعد. كما اقتربت السفينة الحربية بشكل خطير، مما أجبر القبطان على القيام بمناورة مراوغة حادة لتجنب الاصطدام المباشر. وبعد ذلك بوقت قصير، استهدفت نفس السفينة الحربية سفينة سيريوس، وكررت مناورات استفزازية ومضايقات مماثلة لفترة طويلة—قبل أن تغادر في النهاية.

لقد وضعت هذه المناورات المتهورة والترهيبية حياة المشاركين في خطر جسيم. إن «أسطول صمود العالمي» مهمة سلمية ولا عنفية، تحمل مساعدات إنسانية ومدنيين من أكثر من 40 دولة. التدخل في رحلتنا عمل غير قانوني، وأي هجوم أو اعتراض يشكّل جريمة حرب.

ورغم هذه الأعمال العدوانية، يواصل الأسطول مساره بعزم. تبقى مهمتنا واضحة: تحدي الحصار غير القانوني الذي تفرضه إسرائيل على غزة، والوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني، وإيصال المساعدات إلى السكان المحاصرين الذين يواجهون الجوع والإبادة الجماعية.

نقلا عن حسينة كاثرادا: من الفريق المنظم لاسطول التضامن
01 أكتوبر 2025

الدكتور عزيز غالي يوجه نداء عاجلا لحماية أسطول الحرية

أيها المواطنات والمواطنون الأحرار في العالم،

لقد حانت ساعة الصمود. يوم الثلاثاء 30 سبتمبر، وعلى بعد 180 كيلومترا من سواحل غزة، تستعد إسرائيل لارتكاب جريمة في وضح النهار: اعتراض أسطول «الصمود العالمي»، وإرسال فرقة كوماندوز مسلحة لاختطاف أطقم أكثر من أربعين سفينة إنسانية، واحتجازهم في سجن عسكري لعدة أيام.

هذه ليست عملية عسكرية، بل جريمة واضحة:

عرقلة المساعدات الإنسانية الموجهة لشعب محاصر في منطقة حرب.

انتهاك صارخ لحرية الملاحة في المياه الدولية.

اختطاف واعتقال غير قانوني لمتطوعين مدنيين.

أما أنا، فأعلنها بقوة: سأبدأ إضراباً

مفتوحاً عن الطعام منذ لحظة الاعتراض وحتى إطلاق سراح جميع المتطوعين، دون أي استثناء.

لن نسمح بأن تتحول الإنسانية إلى جريمة، ولا أن يُخنق الضمير العالمي بالصمت.

إنني أوجه ندائي إلى كل الأحرار، إلى كل منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، إلى كل وسائل الإعلام المستقلة، وإلى كل من يملك صوتاً أو قلما، أن ينهضوا منذ الآن لمواجهة هذا العدوان:

طالبوا بوقف هذه الجريمة قبل وقوعها.

حاسبوا من ينتهكون القانون الدولي.

احموا حرية الملاحة وكرامة الإنسان.

إن الصمت خيانة. لقد حان وقت الصمود.

الدكتور عزيز غالي:
- نائب رئيس الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان
- عضو مكتب التنسيق الدولي لحركة صحة الشعوب
- عضو في المجلس الدولي للمنتدى الاجتماعي العالمي

حدث الأسبوع

من يزرع الريح، يحصد...

ب. الحسين

مع تمادي الدولة في مخططاتها التخريبية للقطاعات الاجتماعية، التعليم، الصحة، الخدمات، السكن، الشغل...، ومع استمرار حكومتها المدللة والفاقدة للمشروعية، في تمرير قوانين رجعية تراجعية: قانون الإضراب، قانون المسطرة الجنائية، قانون التقاعد...، في ظل تغول الفساد واستشرائه على جميع الأصعدة ومزيد من اغلاق المجال السياسي وتمييعه وتدجين النخب وعجز الأحزاب على القيام بمهام التاطير والنضال من اجل فرض المطالب المشروعة واحتواء بعضها وتقاعس النقابات عن الدفاع عن حقوق ومطالب العمال، ومع تصاعد قمع الحريات، في ظل احتقان اجتماعي متنامي يواجه بالا مبالاة أو اعتماد المقاربة الأمنية القمعية. هذا الاحتقان الذي جسدته احتجاجات شعبية في العديد من مناطق المغرب باشكال سلمية متنوعة كانت تأذن بأن منسوب الضغط سيقود لا محالة لانفجار يصعب التكهن بمآله.

فبعد الانقلاب على المكتسبات الهشة التي فرضتها نضالات حركة 20 فبراير، وبعد القمع الذي ووجه به حراك الريف وغيره والذي لازالت نتائجه مستمرة، حيث لازال العديد من الشباب خلف القضبان والوضع الاجتماعي بالريف على حاله... في ظل هذه الأوضاع لم يجد الشباب الطامح للحرية والكرامة والعدالة الاجتماعة والذي راهنت الدولة وعملت على تدجينه وتجهيله وتخديره، لم يجد بدا من الانتفاضة على هذا الواقع الذي أريد له أن يحشر فيه، مبتكرا اشكالا لتنظيم الاحتجاج على هذا الواقع يميزها الاصرار على تحقيق مطالب تكتسي اولوية بالنسبة له مع مرونة في اساليب التنظيم والتواصل جسدها سرعة انتشار الاحتجاجات التي اطلقتها مبادرة شباب «جيل Z » والتي عمت العديد من مناطق المغرب تخللتها بعض أشكال العنف نتيجة التدخلات القمعية واعتماد المقاربة الأمنية القمعية عوض الانصات للمطالب المشروعة للشباب وللجماهير الشعبية التي تكتوي بالنتائج الكارثية للسياسات المتبعة من طرف النظام المخزني وحكوماته المتعاقبة.

فهل استوعب شباب «جيل Z » وداعموه دروس حركة 20 فبراير وحراك الريف وغيرهما من النضالات الشعبية لخلق التراكم الضروري لفرض المطالب الآنية وذات الأولوية وخلق شروط التغيير الفعلي الذي لن يتم إلا بوحدة النضال المنظم.

وهل ستكون قوى اليسار والنقابات المناضلة في الموعد وتلتقط الاشارات التي يبدعها الشباب والجماهير الشعبية المحتجة عبر ربوع الوطن ليكون لها موعدها مع التاريخ؟

وهل ستستمر الدولة في اتباع «سياسة النعامة» باعتماد مقاربتها الأمنية المفضلة كما تفعل لحد الآن باللجوء للقمع الشرس والمفرط للمحتجين والاعتقالات والمحاكمات الصورية وتلفيق التهم والتخوين واتهام المؤامرات الخارجية... عوض الاعتراف بمسؤوليتها عن الأزمة العميقة والمتعمقة التي تعيشها البلاد...؟